

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ١٥

الأربعاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب للسيد ألفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية إلى خطاب لرئيس جمهورية كولومبيا.

اصطُحَب السيد ألفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد ألفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوريبي فيليس (كولومبيا) (تكلم

بالإسبانية): هاأنذا أخطب الجمعية العامة من جديد، بينما يحرز شعب كولومبيا ومؤسساتها تقدماً كبيراً في النضال من أجل تحقيق الأمن الديمقراطي. فمن شأن هذا الأمن أن يَمَكِّن جميع المواطنين من العيش في سلام، والإعراب عن آرائهم

السياسية دون تعريض حياتهم للخطر، وتأييد الحكومة أو معارضتها مع إبداء الاحترام الكامل للآراء المخالفة.

وقد أحرزت هذه السياسة تقدماً ملموساً في الحد من جرائم القتل والاختطاف وغيرها من الأعمال الإرهابية، فضلاً عن تشريد السكان وتزايد محاصيل المخدرات غير المشروعة. وما زال أماننا الكثير مما يلزم عمله، ولكننا بالثابرة سنوفق في ذلك.

ويشكل الأمن الديمقراطي إحدى أولويات كولومبيا العليا إذا ما أردنا استعادة مصداقيتنا وثقة مواطنينا من جديد بمؤسساتهم. فحين تقوض هذه الثقة، تنفصم عرى الروابط بين المواطن والدولة. وتقتضي هذه الثقة الشفافية في العمل العام والخاص، فضلاً عن الإنعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

ويبني التماسك الاجتماعي الثقة فيما بين المواطنين وبين المواطنين والدولة. والتماسك الاجتماعي عدو للفقر، وهو يساعد على تعزيز تكافؤ الفرص. وقد أرست كولومبيا إطاراً قانونياً لكفالة أن تؤدي منافع النمو الاقتصادي إلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الإيجابية أن وظائف جديدة يجري خلقها في القطاعات التي تقدم إلى العمال ضمانات اجتماعية ورواتب منصفة. وحدث كل ذلك على الرغم من القيود المالية على الاستثمار العام وفي خضم الحملة المحتدمة للقضاء على المخدرات غير المشروعة، التي أصبحت من الأهمية بحيث بات لها تأثير الآن سواء كان النمو في القطاع الزراعي إيجابيا أو سلبيا.

وفي وقت من الأوقات، كان الجيل الذي أنتمي إليه يفسر العنف على أنه وليد عدم المساواة الاجتماعية. وفي ظل التجربة التي مر بها بلدي خلال عقود عديدة أستطيع التأكيد على أن العنف الإرهابي قد زاد من حالة الفقر ودمر إمكانية القضاء على عدم المساواة الاجتماعية. فقد أدى العنف إلى تفاقم الفقر، ومن ثم استغلت هذه الحالة من أجل إطالة أمد العنف.

إن هدفنا هو تقليل الفقر بمعدل يساوي أو يفوق معدل النمو الاقتصادي. ويعتمد برنامجنا للاستثمار الاجتماعي، إلى حد كبير، على النمو الاقتصادي القوي والمستدام. ولذلك، يسير برنامجنا للاستثمار الاجتماعي جنبا إلى جنب مع سياستنا للأمن الديمقراطي. وإذا أهملنا تدابير الأمن التي تحترم القيم الديمقراطية، فإن الإرهاب سيزداد قوة، وسنفقد زخم الحملة للقضاء عليه، وسيؤثر ذلك على الاستثمار، وسيضعف انتعاشنا الاقتصادي، ويمكن أن نفقد الموارد اللازمة للاستثمار الاجتماعي.

وتعتمد المساواة اليوم على توفر الفرص الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا السبب أكدنا كثيرا على التربية. فقد زدنا عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية ٧٥٠.٠٠٠ طالب، ولكن البلد في حاجة إلى غرف تدريس لاستيعاب ١,٢٥ مليون طالب جديد. وخلال فترة ٢٥ شهرا وسعنا برامج التدريب التقني بمعدل مرتين ونصف، حيث عززنا مهارات التشغيل الأساسية لكي يتمكن الشباب من الالتحاق بسوق

استئصال الفقر. ومع ذلك فإن نمو كولومبيا، الذي كانت تبلغ نسبته خلال فترة الستينات والسبعينات ٤,٥ في المائة سنويا في المتوسط، هبط إلى ما نسبته ٢ في المائة في المتوسط بعد عام ١٩٨٠. وشجع هذا التدهور الاقتصاد غير النظامي وصاحبه الفقر. وأصبح التناقض واضحا بشكل متزايد بين القطاع الخاص النظامي، الذي كان ينصف العاملين فيه ويمتثل لسداد ما عليه من ضرائب، حيث نما بمعدل بطيء، وبين القطاع غير النظامي بتأثيره الطاعني الذي اجتذب الجماهير التي تعاني من الفقر المدقع.

وأوقف الاتجار بالمخدرات، الذي يمول الإرهاب، الاتجاه نحو توزيع الأراضي من خلال الإصلاح الزراعي وعملية التوريث الطبيعي من جيل لآخر.

وفيما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ ارتفعت نسبة البطالة بين أرباب الأسر المعيشية من ٤ في المائة إلى ١٠ في المائة، ونمت البطالة بوجه عام من ٧,٥ في المائة إلى ١٩ في المائة. وفي خلال سنوات قليلة نسبياً، ارتفع العجز من ١,٥ في المائة إلى ٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفع الدين العام من ٢٤ في المائة إلى ٥٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وخصص ما نسبته ٤٠ في المائة من الميزانية الحكومية لخدمة الديون وسدادها. ولم يزد الانخفاض الشديد في مستوى الاستثمار الخاص الحالة إلا سوءا.

ويتطلب التغلب على الفقر نموا اقتصاديا قويا ومستمر. وهذا بدوره يستلزم الأمن المادي والقانوني، وشفافية الأنظمة، واستقرار الاقتصاد الكلي. وفي العام الماضي تنبأت كولومبيا بنمو قدره ٢,٥ في المائة، ولكن النمو اقترب من ٤ في المائة. ونحاول هذا العام تحقيق نمو نسبته ٥ في المائة. وفي استطاعتنا ذلك لأننا أخذنا نعيد الثقة إلى دوائر المستثمرين. وبهذا النمو، فقد انخفضت البطالة ثلاث نقاط، مع أن المعدل ما زال مرتفعا. ومن العلامات

ينتمون إلى مختلف مجموعات العنف. ويعد ذلك جزءاً من عملية سلمية ضخمة صامتة ولكنها فعالة. فعندما يعاد إدماج الفرد من هؤلاء ويشاهد الدعم الذي يلقاه من الدولة والمجتمع، فإنه يتصالح مع المؤسسات المدنية، ويحتضن الديمقراطية والتعايش، ويرفض كل تبريرات العنف. ونأمل أن ينضم المزيد من آلاف المحاربين السابقين إلى البرنامج، ولكننا سنحتاج إلى التعاون الدولي لتنفيذه.

وإننا نقدم المعونات لـ ٢١ ٠٠٠ من قاطني الأحرار الذين كانوا متورطين في زراعة المخدرات غير المشروعة والتزموا الآن بالقضاء عليها وبإعادة انتعاش الغابات الاستوائية. وتعتبر مهمتهم هذه أساسية بالنسبة للبشرية لأن كولومبيا غنية بالتنوع البيولوجي ولديها مساحة ٥٧٨ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الغابات المهددة بالمخدرات غير المشروعة. ونقدم المعونات أيضاً إلى ٧٠٠ ٠٠٠ من المزارعين بغية كفالة أمنهم الغذائي، وسيصل هذا العدد قريباً إلى مليون مزارع؛ ونقوم أيضاً بدعم الحاصلات العائدة لجمعيات المزارعين حتى يصلوا إلى وضع يكونون قادرين فيه على الإنتاج والتنافس. وينبغي أن تأخذ مؤشرات الفقر في الحسبان هذه المساعدات التي لا تدخل عادة في حساب دخل تلك العائلات.

لقد عانت كولومبيا من مأساة التروح داخل البلد. ومع أننا تمكنا من خفض هذه الظاهرة بنسبة ٤٠ في المائة، إلا أنها ما زالت تشكل نسبة عالية. ونحن قد سهلنا عودة أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص ونتوقع زيادة هذا العدد. وهناك وكالة حكومية منفردة تهتم بشؤون النازحين، وزادت ميزانيتها بمعدل ثمانية أضعاف لهذا الغرض.

ونتيجة لسن قانون منذ بداية عهد هذه الحكومة، فإن عملية "إلغاء الملكية" لأصول تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية تتقدم بسرعة أكبر. ونتوقع أن تستخدم هذه الآلية في النهوض بعملية إصلاح زراعي بناءً.

العمالة بينما هم يواصلون دراستهم. وفي المدن والأرياف، فإننا نقود ثورة صامتة في التدريب التقني بحيث يطال ٤ ملايين شاب سنوياً بحلول عام ٢٠٠٦.

ونقدم معونات لـ ٣٤٠ ٠٠٠ عائلة فقيرة من أجل تحسين الحالة الغذائية لأطفالها وضمان التحاقهم بالمدارس. فهناك الآن ٥٠٣ ٠٠٠ طفل في برنامج تقديم وجبة الإفطار الذي نظم حديثاً للأطفال دون الخامسة من العمر، وسيضاعف هذا العدد في العام ٢٠٠٥. وبهذا البرنامج، فضلاً عن المطاعم المدرسية، وبرنامج "الأمهات في المجتمعات المحلية"، سيصل عدد المستفيدين من مختلف برامج التغذية إلى أكثر من ٦ ملايين طفل.

وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر، عندما يكون قد مضى ٢٨ شهراً على تولي هذه الإدارة السلطة، سيصل عدد فقراء كولومبيا الذين التحقوا ببرنامج الرعاية الصحية المدعوم حكومياً إلى ٤ ملايين نسمة، بالإضافة إلى ١٣ مليون نسمة كانت الرعاية متاحة لهم أصلاً. ونعمل الآن على تنفيذ إصلاحات قانونية وإدارية لزيادة عدد المشمولين ببرامج الرعاية الصحية مع مزيد من الشفافية والكفاءة في استخدام الموارد بفعالية.

ويعيش في كولومبيا أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من كبار السن في حالة فقر مدقع. وفي الماضي تلقى ٦٠ ٠٠٠ منهم معونات نقدية. وقد زدنا عددهم في هذا العام بحيث وصل إلى ١٧٢ ٠٠٠ من مواطنينا العجزة. وبدأنا الآن برنامجاً جديداً نقدم في إطاره وجبة طعام واحدة لـ ٤٠٠ ٠٠٠ آخرين لا يتلقون معونات نقدية. وفضلاً عن ذلك، نقدم هذا العام مساعدات بقيمة ١٠٠ مليون دولار، تنفق على مد السكان ذوي الدخل المنخفض بالطاقة الكهربائية.

كذلك نقدم معونات إلى ما يزيد على ٧ ٠٠٠ من المحاربين السابقين المعاد إدماجهم في المجتمع الذين كانوا

الكبيرة على الإرهاب في مناطق أخرى من العالم، ولماذا يعلق البعض هذه الأهمية المتواضعة على الإرهاب الذي تعاني منه كولومبيا. إنني أوجه هذا النداء من أعماق إيماننا بالديمقراطية. ومن الصعب أن نجد بلدا آخر يواجه هذا التحدي الإرهابي، بينما يعمل في نفس الوقت على تعزيز الديمقراطية.

وتقدم كولومبيا اليوم ضمانات فعالة لممارسة التعددية السياسية من خلال انتهاجنا لسياسة الأمن الديمقراطي. وتقوم مؤسساتنا بمكافحة الإرهاب بإرادة سياسية من الحكومة لا تتزعزع. وهي تقوم بذلك بشجاعة وتفان وشفافية. فلا يوجد مكان لحرب قذرة في سياستنا.

إن دولة ديمقراطية يحق لها أن تطلب إلى العالم بأن يطالب الإرهابيين بإعادة الضحايا المخطوفين، بدلا من السعي إلى إبرام اتفاقات غير عادلة معهم. ونرجو من العالم أن يقدم دعما قاطعا أكثر فعالية. وإن تحقق ذلك فلن يكون لمجموعات العنف خيار غير التخلي عن الإرهاب وقبول السلام.

وباتحاد شعب كولومبيا ومؤسساتها الديمقراطية والمجتمع الدولي، يمكننا أن نجعل كولومبيا مثالا على القدرة على دحر الإرهاب واحترام حقوق الإنسان. ويمكننا أن نجعل من كولومبيا نموذجا لإمكانية إلحاق الهزيمة بالإرهاب وللإرادة في بناء العدالة الاجتماعية.

وستنخلص من الإرهاب بمساعدة من المؤسسات الشرعية ومن مجتمع قوامه التضامن والعدالة، مع منح الفرص لأعضائه الأشد فقرا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به.

وبقيام شعب كولومبيا بدفع ضرائب إضافية، فإنه يبذل جهودا من أجل تمويل تدابير الأمن ورفع معدلات الاستثمار الاجتماعي بما يصل مجموعه إلى نسبة ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لدينا. وقد تلقينا دعما من المصارف المتعددة الأطراف، ولكننا بحاجة إلى تفهم أكبر من قبل الأسواق المالية بحيث يمكننا الحصول على قروض أطول أمدا وبمعدلات فائدة أقل. إننا نخوض الآن كفاحا مريرا، ونحن بحاجة إلى وصول أفضل إلى أسواق البلدان الصناعية.

وأود أنؤكد من جديد على التزام كولومبيا بالنهج المتعدد الأطراف. ويجب علينا أن نستمر في تعزيز تعددية الأطراف لكي تصبح أكثر فعالية، ولاسترجاع توافق الآراء المفقود للمحافظة على السلم الدولي. ويتطلب بناء هذا التوافق في الآراء أن تشعر كل دولة أن صوتها بات مسموعا وأنها باتت تؤخذ في الحسبان.

وإنني ممتن لوكالات الأمم المتحدة على الدعم الذي قدمته لنا في المسائل الاجتماعية. ونحن على استعداد تام لمساندة جهود المجتمع الدولي لتعزيز الديمقراطية والأمن في المنطقة، وخاصة في هايتي. وستكون كولومبيا جزءا من بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي. وسوف نتعاون مع أخصائيي الشرطة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وكذلك في الناحية الإنسانية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بعلي (الجزائر).

ويجب علينا جميعا أن ننضم إلى حركة تضامن دولية فعالة مع أشقائنا في منطقة البحر الكاريبي الذين تضرروا بشكل خطير من موسم الأعاصير.

ونحن في حاجة إلى التزام المجتمع الدولي الكامل بمكافحة الإرهاب في كولومبيا. فالإرهاب في دولة واحدة يغذي ويعزز شبكات الإرهاب في سائر بقاع العالم. إن الأرمال والأيتام في بلدنا يسألون لماذا نعلق هذه الأهمية

إن الإرهاب لا يستثني أحدا في أي مكان من العالم. وضراوة الهجمات والزيادة الحاصلة في عددها خلال السنة الماضية تبعثان على الخوف. ويبدو أن طبيعة الإرهاب برمتها تتغير. فبينما حاول أغلب إرهابيي الماضي استهداف أشخاص محددين أو مؤسسات محددة، بهدف الحصول على عطف الناس العامة، فإن إرهابيي اليوم عازمون على بث الخوف والرعب. وهدفهم هو عامة الناس، وكل واحد منا، وكلما زادت أعداد القتلى كان أفضل. ماذا يمكننا أن نتوقع من أفراد يضحون بأرواح ناس لا حصر لهم من شعوبهم هم في سبيل إيديولوجية ضالة؟ إن حصولهم على أسلحة دمار شامل من شأنه أن يسفر عن مزيج فتاك.

إن التجاهل المطلق للحياة من جانب الإرهابيين "الجدد" سبب أيضا استخدام أكثر أدواتهم خطورة، ألا وهو المفجر الانتحاري الإيديولوجي. وسابقا، كان على الإرهابيين أن يكرسوا معظم طاقاتهم لرسم طرق الهروب وإخفاء أنفسهم؛ أما المفجر الانتحاري، من جهة أخرى، فلا يريد إلا التركيز على أنجع طريقة لضرب وتدمير هدفه.

إن انتشار الأهداف وعزم مقترف الجريمة المطلق يعنيان أن التهديدات الإرهابية قد استشرت تماما في المجالات الخاصة والعامة، وكل منطقة أصبحت موقعا دفاعيا. كل هذا في النهاية يمكن أن يفضي إلى قيود كريمة على بعض الحريات والحقوق. وهذا يعيد بنا إلى نقطة البداية.

إن كنا غير مهتمين بفهم جذورنا وقيمنا، وإن لم يتوفر لدينا فهم شامل لحقوق الإنسان، فإننا، في نهاية المطاف، قد نجد أنفسنا عاجزين عن التصدي للتوازن الصعب بين الأمن والحرية.

لا أود التخمين بخصوص العلة والمعلول. القضية ليست أن شنّ هجمة إرهابية يمثل رد فعل، رد فعل غير مناسب، على شيء ما. إن إيديولوجية الإرهابيين هجومية

اصطحب السيد ألفارو أوربيه فيليز، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيريل سفوبودا، وزير خارجية الجمهورية التشيكية.

السيد سفوبودا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أهنيئ السيد جان بينغ على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وأتمنى له كل النجاح في هذا المنصب الهام. كما أود أن أشكر سلفه، السيد جوليان هنت، على جهوده التي لا تكل وزعامته التي أبداها طوال السنة.

في أيار/مايو أصبحت الجمهورية التشيكية عضوا في الاتحاد الأوروبي. وللمرة الأولى شاركنا في إعداد بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به هنا الأسبوع الماضي وزير خارجية هولندا، وكذلك في تحديد أولويات الاتحاد الأوروبي للدورة الحالية للجمعية العامة. وغني عن القول إننا نؤيد تماما تلك النصوص.

ونشاط التزام الاتحاد الأوروبي بتعددية الأطراف الفعالة، مع الأمم المتحدة في صميمها. والواقع أن رؤية أمم متحدة قوية وعالمية تمثل حقا إحدى أساسيات السياسة الخارجية للجمهورية التشيكية.

إن توفر الأمن أو انعدامه أصبح من أكثر المشاكل تحديا اليوم. الإرهاب الدولي أو انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الصراعات الإقليمية أو انهيار الدولة أو الجريمة المنظمة - كلها تشكل أخطارا تهددنا جميعا.

إلا أن العراق يجب ألا يحرف انتباهنا عن شواغل أمنية كبيرة أخرى، بما فيها أفغانستان والشرق الأوسط وأفريقيا والبلقان. وفي كل تلك الصراعات، يسعى بلدي إلى الاضطلاع بدور بناء والمساهمة بطرق مختلفة في جهود المجتمع الدولي ذات الصلة. لذلك، في أفغانستان، تشارك الجمهورية التشيكية في عملية تثبيت الاستقرار والقضاء على جذور الإرهاب؛ وفي أفريقيا تساهم في عمليات حفظ السلام؛ وفي كوسوفو، لدينا أكبر مفرزة عسكرية في الخارج تعمل في قوة كوسوفو، ونعزز المساهمة بقوات في البعثة الجديدة التي يقودها الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

أما بالنسبة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإننا نؤمن بأن دور المجتمع الدولي يكمن في توفير إطار مرجعي موثوق به. والأمر الأساسي هو أن يبذل كلا طرفي الصراع جهدا صادقا لتنفيذ التزامهما بغية تحقيق رؤية وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي حوار سلمي وآمن.

وأخيرا وليس آخرا، يتعين أن تبقى أفريقيا مدرجة في جدول أعمالنا. فبعد مرور عشرة أعوام على الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا، يعاني جزء آخر من أفريقيا عنفا عرقيا خطيرا. وفي دارفور، يموت الأشخاص كل يوم، وفي منطقة البحيرات الكبرى فإن الحالة ليست أفضل. ولا بد ألا يتغاضى المجتمع الدولي عن تلك المآسي.

وحتى الآن ركزت بشكل أساسي على ما نسميه التهديدات الخطيرة للأمن الدولي. ولكنني أود ألا أعطي انطباعا بأن المشاكل الأخرى التي تبلي العالم المعاصر ببلواها تحظى بأهمية أقل. فتللك المشاكل الأكثر تقليدية، أو التهديدات الهينة، ما زالت أيضا جدية باهتمامنا الكامل. ولا شك أن هذين التهديدتين يتنافسان على تصدينا لهما؛ ولا بد ألا ننسى واحدا لصالح الآخر.

وتوسعية، فهم لا يعترفون بمصطلحات مثل "المصالحة" أو "التعايش". لذلك سيعتبرون أي عرض منا للتفاوض وأي إشارة على العزوف عن الدفاع عن أنفسنا، دليلا آخر على ضعفنا، وبالتالي، على "حقهم" في إحكام السيطرة على مجتمع مترد.

في الكفاح ضد الإرهاب، لا يمكن لأحد أن يظل محايدا. وعلى الأمم المتحدة أن تمهد السبيل لهذا الكفاح على الصعيد العالمي. وإن لجنة مكافحة الإرهاب أدت يقينا عملا بارزا في الإشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وفي تيسير القبول العالمي لاتفاقيات الأمم المتحدة ضد الإرهاب؛ ولكن بالتأكيد لا يزال هناك الكثير الذي يمكن ويجب القيام به. والاختبارات الحقيقية لقدرة على التعاون هي العراق وأفغانستان والشرق الأوسط.

والعراق يظل من أشد شواغل المجتمع الدولي. ونقل السلطة التام إلى الحكومة العراقية المؤقتة يعد لحظة تاريخية للبلد وخطوة أساسية في الطريق نحو إقامة بلد حر ومزدهر وآمن. وسيكون الطريق، بلا شك، طويلا وملتبيا. ومن دون القضاء على الأنشطة الإرهابية وإضفاء الاستقرار على الحالة الأمنية، فإن الانتقال السياسي والاقتصادي سيظلان بعيدين عن متناولنا.

في الصيف الماضي، دفع موظفو الأمم المتحدة في العراق أعلى ثمن لالتزامهم بمساعدة المحتاجين. والآن، أمام المنظمة مهام جديدة، بضمنها ما يتعلق بالتحضيرات لإجراء انتخابات حرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. إلا أن اشتراك الأمم المتحدة بقدر أكبر يتطلب بيئة أكثر أمنا ودعما أقوى من المجتمع الدولي. وإن مساهمة الجمهورية التشيكية منصبّة أساسا على إنشاء قوات أمن عراقية والمساعدة في تمويل حماية وجود الأمم المتحدة في العراق.

الأمم المتحدة رصد نفسها باستمرار وأن تواصل مسعاها للتحسن.

وتعتبر الجمهورية التشيكية نفسها بلدا نزاعا إلى الإصلاح. فهي تدعو إلى تنشيط الجمعية العامة وتعزيز الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. وما فتئنا منذ عدة سنوات نشارك بنشاط في تلك العمليات، بما في ذلك من خلال الرئاسة التشيكية للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وليس لدينا مصلحة ذاتية في هذه الإصلاحات سوى كفالة التشغيل الأفضل للأمم المتحدة بأسرها ومنحها سلطة أكبر. وستستمر الجمهورية التشيكية في دعم تدابير الإصلاح التي لا مناص منها، بما فيها توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية كليهما. وعلى نحو خاص، ندعم تطلع ألمانيا واليابان إلى الحصول على مقعدين دائمين، فضلا عن تخصيص ثلاثة مقاعد دائمة إضافية لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ونقدر تقديرا كبيرا جهود الإصلاح التي بذلها الأمين العام حتى الآن، ونتوقع أن تستمر قيادته في الأعوام المقبلة. ومنتظر بشغف تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي ينبغي أن يضع إصلاح الأمم المتحدة في سياق أوسع نطاقا للتهديدات والتحديات الكبرى على الصعيد العالمي.

إننا عازمون على الاضطلاع بدور نشط في إيجاد حلول متعددة الأطراف وتستند إلى الأمم المتحدة للمشاكل الخطيرة العديدة في العالم المعاصر. ويتمثل التعبير عن ذلك الالتزام في ترشحنا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل سامويل رودولف إنسانالي، وزير خارجية جمهورية غيانا والرئيس الأسبق للجمعية العامة.

ولذلك السبب، فإن الجمهورية التشيكية، بوصفها دولة مانحة ناشئة، تؤيد تعزيز المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف في إطار منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن التعاون الوثيق بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسسات بریتون وودز. ولذلك السبب نحن ندعم الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها سعيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والغايات الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، ونعمل جادين للإسهام في هذه الأنشطة.

ويبقى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أولوية للسياسة الخارجية التشيكية. وبالترافق مع سائر الاتحاد الأوروبي، فإننا نركز تركيزا خاصا على إلغاء عقوبة الإعدام، ومكافحة التعذيب - وفي الواقع، قبل مجرد بضعة أيام، وقّعنا على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة - وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وبطبيعة الحال، احترام أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين، للأسف، ما زالوا يواجهون ظروفًا صعبة في عدد من البلدان، مثل بيلاروس وميانمار وكوبا، ضمن بلدان أخرى.

والجمهورية التشيكية، مع اقتناعها بأن جميع الأشخاص يتساوون في الحقوق والكرامة، تشعر بالقلق حيال المحاولات الأخيرة الرامية إلى خلق بشر من خلال الاستنساخ. وبالتالي فإننا نتفق مع الذين يدعون إلى اعتماد عاجل لصك ملزم قانونا على المستوى العالمي ينظم استنساخ البشر.

وفي مواجهة التحديات المذكورة آنفا، يتعين على الأمم المتحدة أن تتغير. وبطبيعة الحال، فإن إصلاح الأمم المتحدة يبدو أنه على جدول أعمال الجميع. وقد يكون هناك العديد من عمليات الإصلاح المستمرة بالتوازي أو المتداخلة جزئيا. بيد أنه، بغية تحقيق إصلاح حقيقي، يتعين علينا ببساطة أن نستمر في ممارسة الضغط: ولا بد أن تواصل

ومالية قيمة. وبشكل عام، فإن السيناريو الدولي الذي يواجهنا يبعث على القلق، ولا يقدم سوى أمل ضعيف بتحقيق تحسن مبكر. وبالتالي، فإن وفدي، أسوة بالوفود الأخرى، لا يسعه سوى أن يعرب عن قلقه حيال المناخ الدولي الذي يزداد سوءاً باستمرار.

ولئن كانت معظم مشاكلنا ناجمة عن النشاط البشري، فإن العديد من دولنا، مثل دول منطقة البحر الكاريبي، لا بد أيضاً أن تواجه التهديد المستمر للكوارث الطبيعية. إن الموجة الأخيرة للأعاصير التي ألحقت الدمار بشقيقتنا دولة غرينادا ونشرت الخراب في البلدان الجزرية الأخرى، مثل هاييتي وجزر البهاما وكوبا وجزر كايمان والجمهورية الدومينيكية وجامايكا، أظهرت مدى الدمار الذي يمكن أن تلحقه قوى الطبيعة بتنميتها. وحكومة غيانا تعرب عن تضامنها مع كل المتضررين ودعمها لهم، وتتضامن مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعرضت ولايتها، فلوريدا، لضربات قاسية أيضاً. ويجب أن تحمل وتيرة تلك الظواهر المجتمع الدولي الآن على استنباط آليات أقوى وأكثر استجابة لمواجهة تبعاتها. وفي هذا الصدد، تعلق غيانا أهمية كبيرة على النتائج التي سيجريها في كانون الثاني/يناير القادم الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يعقد في موريشيوس، والمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي يعقد في كوبي، اليابان.

إن آفة الإرهاب قد بلغت الآن نطاقاً يجوز لنا أن نصفه بالحرب العالمية الثالثة. ولا بد أن تحول الموارد الشحيحة الآن من التنمية إلى الحرب على الإرهاب. ومع ذلك، فقد استمر الخراب والدمار بلا كبح. وتعرب غيانا عن كامل دعمها للعملية الجارية من أجل وضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على مستوى العالم، ووضع صكوك دولية أكثر فعالية لمكافحة

السيد إنسانالي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): لقد عملت الجمعية العامة، وهي أكثر أجهزة الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلية، لفترة ستة عقود تقريباً بوصفها منتدى يمكن فيه لكل الدول، مهما كان حجمها أو مركزها، أن تتناول بأصوات متساوية المسائل ذات المصلحة والاهتمام بالنسبة لها فضلاً عن مصلحة واهتمام المجتمع الدولي. ولقد أصبحت في الواقع برلمان البشرية.

وتقع على عاتق رئيس الجمعية العامة، وهو ابن متميز لأفريقيا، مهمة قيادة مداولات هذه الدورة التاسعة والخمسين. وأود أن أتقدم إليه بالتهنئة الحارة والتمنيات الطيبة لوفدي فيما يتولى مسؤولياته الكبيرة.

وأود أن أعرب للرئيس المنتهية ولايته، الأونرابل جوليان هنت، عن تقديرنا وشكرنا على توجيهه الرائع لأنشطة الجمعية خلال العام الماضي. إن أدائه يشكل مصدراً للاعتراز والشعور بالارتياح، ليس لوطنه سانت لوسيا فحسب، ولكن أيضاً لمجتمع البحر الكاريبي على نطاق أوسع، الذي ينتمي إليه كل من بلدينا. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب للأمين العام، كوفي عنان، عن امتناننا على قيادته الواثقة والثابتة للمنظمة خلال هذه الأوقات المضطربة.

لقد أعرب المتكلمون الذين سبقوني في المناقشة عن قلقهم حيال ارتفاع مستوى التهديد للسلام والأمن العالميين، فضلاً عن أمننا الاقتصادي والاجتماعي المشترك. وأدى الصراع الشديد في أماكن مثل أفغانستان والعراق وغيرها من الأماكن في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا إلى إزهاق الآلاف من أرواح الأبرياء وإلحاق الخراب بالدول المعنية. وفي الوقت نفسه، بالرغم من العديد من وعود العوامة، فإن التنمية ما زالت بعيدة المنال لغالبية البلدان، وخاصة أشد البلدان فقراً وضعفاً. ولم تخف وطأة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يحرماننا باستمرار من موارد بشرية

توازناً وتمثيلاً، وفي نهاية المطاف، أكثر مساءلة أمام الجمعية فيما يتعلق بصون السلم والأمن العالميين.

ولا تزال الحالة في العراق تمثل مصدر قلق لغيانا، شأنها شأن بقية المجتمع الدولي. ونتمنى أن نرى عودة السلام والاستقرار بسرعة إلى ذلك البلد وإلى شعبه. وبالمثل، فإننا نحث على إنهاء الصراع الانتحاري بين إسرائيل وفلسطين والعودة إلى المفاوضات التي تفضي إلى إقامة فلسطين مستقلة وإلى تعايش سلمي بين الدولتين.

وإذ تتزايد الصراعات والأزمات الإنسانية مثلما يجري في دارفور، فإن الأمم المتحدة مطالبة بأن تفعل المزيد بموارد أقل. ولذلك، ندعو إلى تعزيز الترتيبات الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأفريقي، للعمل بالتنسيق مع الأمم المتحدة، للمساعدة في البحث عن حلول دائمة للصراعات والتراعات.

وعلينا أيضاً أن نسعى بمزيد من التصميم إلى تأمين تنميتنا الاقتصادية وتقديمنا الاجتماعي. فعلى مدى أكثر من ستة عقود، سعى المجتمع الدولي حثيثاً إلى بلورة حلول لمعضلة التنمية، منتقلاً من طور إلى آخر، بدءاً من نزع السلاح إلى الاحتياجات الأساسية، ومن النمو الاقتصادي إلى العمالة الكاملة، ومن الشراكة إلى التملك الوطني، ومن الحكم السديد إلى السوق الحرة. بيد أن أنماط التنمية المختلفة التي اتبعت قد عجزت عن تحقيق أهدافها. وفي إطار عملية الاستكشاف المستمرة، أضاف تقرير التنمية البشرية لهذا العام الثقافة إلى قائمة العناصر المؤثرة. وغيانا، كدولة صغيرة ومتعددة الأعراق، تقبل هذا الرأي قبولاً تاماً، وهي ملتزمة بالحفاظ على الثقافة التي وحدث صف أمتنا في خدمة تنميتنا الوطنية.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن التنوع الثقافي واقع معاصر لا بد أن تعترف به الدول كافة. فكثيراً ما تحمل

الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. ونحن نتقرب تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، ونأمل أن يقدم توصيات عملية للحفاظ على السلم والاستقرار العالميين. ونرى أن الوقت قد حان للتنفيذ الكامل لنظام الأمن الجماعي المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة.

إن عصر العولمة وتحرير التجارة الذي نعيش فيه الآن قد جلب معه مواقف وسياسات اتسمت بالتسيب وألحقت أضراراً بالغة بالمجتمعات في كل مكان. فأصبح الخروج على القانون والعنف النظام الجديد اليوم، مما يهدد بتدمير نظم الحكم المستقرة، خاصة في الدول الضعيفة، وهو ما لمسناه مؤخراً في تعطيل العملية الديمقراطية في هايتي، العضو الجديد في جماعتنا الكاريبية، مما أدى إلى تدهور الأحوال الاجتماعية في ذلك البلد. والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، بل وميثاقنا المتعلق بالمجتمع المدني للجماعة الكاريبية، يدينان مثل هذه الخروقات للديمقراطية بكل وضوح. ورغم شعورنا بالقلق إزاء هذه التطورات، فإن غيانا مستعدة لمساعدة شعب هايتي الشقيق للتغلب على المحنة الاجتماعية التي ألمّت به. والجماعة الكاريبية، التي تنتمي كل من غيانا وهايتي إلى عضويتها، تقوم حالياً بتنسيق مساعدتنا الإنسانية للجزيرة.

إن احترام المبادئ الأساسية للأمم المتحدة أمر ضروري إن كان لنا أن نتفادى الصراعات. فالميثاق واضح في نصه على عدم استخدام القوة إلا في إطار الظروف الخاصة الواردة في الفصل السابع. وفي هذا السياق، تعرب غيانا عن تأييدها لإصلاح مجلس الأمن من خلال توسيع عضوية الفئتين الدائمة وغير الدائمة، وتحسين أساليب عمله عموماً. وبعد مداوولات متأنية، وبغية كسر الجمود الذي يكتنف المناقشات حالياً، قررت حكومة بلدي في هذه المرحلة أن تدعم تطلعات البرازيل والهند ودولة أفريقية للحصول على العضوية الدائمة. ونعتقد أن مشاركتها بوصفها دولة نامية في عمل المجلس ستجعل تلك الهيئة أكثر

تحقيق أهداف ٢٠١٥. ومن واقع تجربتنا في غيانا، لن نتحقق تلك الأهداف على الأرجح بدون نمو اقتصادي مستدام. ورغم أننا بدأنا بتنفيذ استراتيجيات مناسبة للحد من الفقر والتنمية الوطنية، فإننا ندرك أن النجاح يتوقف إلى حد كبير على وجود بيئة دولية منصفة وداعمة. ولذلك، فإننا نحث على إيلاء أولوية عليا لتخفيف الديون، وتعبئة التمويل الإنمائي، وتهيئة ظروف منصفة للتجارة لتمكين البلدان النامية مثل بلدي من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ومع ذلك، لا بد لنا أن نعي أن الأهداف الإنمائية للتنمية، وإن كانت هامة وجديرة بالثناء، إلا أنها لن تحقق وحدها التنمية الشاملة والمستدامة. فهي ليست سوى بنود فرعية في جدول الأعمال الإنمائي، الذي يجب أن يشمل الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إن كنا ننشد النجاح. وبدون اتباع نهج كلي جيد التنسيق، لن نجد حلولاً دائمة لمشاكلنا. لهذا السبب، لا تزال حكومتي تدعو إلى إنشاء نظام إنساني عالمي جديد يقوم على تكافل حقيقي وشراكة حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. نحن في زمن تتعرض فيه البشرية كلها لأخطار الرعب والحرب والفقر والفوضى الاجتماعية. ولذلك، نأمل أن ينال بند جدول الأعمال ذو الصلة مزيداً من دعم المجتمع الدولي عندما يعرض على الجمعية في الشهر القادم.

واجهت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة نقداً متاعظاً لفشلها في التصدي للتحديات العالمية وفي إضفاء الديمقراطية على بعض من عمليات صنع القرار فيها. ففي حين أنها كثيراً ما تسارع لاتخاذ إجراء ما بشأن قضايا معينة ترى بعض البلدان أنها مهمة، فإن اهتمامها بشواغل الغالبية العظمى من البلدان أقل كثيراً. ونتيجة لذلك، تعرضت للتشكيك مصداقية الأمم المتحدة، بل حتى شرعيتها. وإذا استمرت هذه الظاهرة، فإن الهيبة التي اكتسبتها المنظمة بالعمل الشاق ستضعف، وستقلص فاعليتها. ولا يوجد

استراتيجيات السلام والتنمية ذلك الواقع مع ما يترتب على ذلك من نتائج كارثية. إذ لا يجري التشاور والتنسيق بصورة كافية للتأكد من تواءم البرامج والمشاريع مع الأولويات المحددة على الصعيد الوطني ومع الظروف المحلية. وإن كنا نريد تجنب الفشل، لا بد أن يكون هناك مزيد من الحوار والتعاون في إطار عملية التخطيط من أجل التنمية. والقيادة الوطنية لا تزال شرطاً لا غنى عنه للتنمية الناجحة، ولا بد أن يدعمها شركاؤنا في التنمية بقوة. وبهذه الروح، تجدد غيانا دعمها للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وغيرها من المبادرات القائمة على القيادة الوطنية القوية والتعاون الدولي الكامل.

ولا بد من الإشادة بالرئيس البرازيلي لولا واللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة على استعراء انتباه الجمعية هذه إلى اثنين من التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، وأعني بذلك الفقر وجور العولمة. ورغم أننا نشاهد على شاشات التلفاز بصورة يومية الوجوه التي أمهكها الجوع، فإننا ما زلنا نتنظر من يحرك فينا مشاعر الشفقة والحدود للتخفيف من شقائها. ومع اتساع رقعة العولمة، سيزداد عدد ضحايا التهميش، لا سيما في البلدان النامية الصغيرة التي تعجز عن الاستفادة من منافع العولمة. وفي الآونة الأخيرة، تلقت صناعة السكر في بلدي والتي يعتمد عليها الآلاف من السكان، ضربة قاصمة نتيجة لتحرير التجارة وإصلاح نظام السكر في الاتحاد الأوروبي. وما لم تحظ الدول الصغيرة مثل بلدنا بمعاملة خاصة وتفضيلية، فسوف يكون مصيرها الإقصاء من الاقتصاد العالمي.

وفي العام القادم، يجتمع زعماء العالم لاستعراض التقدم المحرز على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية. وكل الدلائل تشير إلى أن الوقت غير كاف لتحقيق أهدافنا. وعليه، فلا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي. ولا بد لنا الآن أن نحدد ما ينبغي عمله لبناء زخم جديد والحفاظ عليه بغية

مضى تطبيق مبادئ الميثاق بشعور قوي بالمسؤولية وفهم واضح لمقاصده، التي تتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بوصفهما شرطين مسبقين ضروريين لتعزيز وحماية كرامة الإنسان.

أجل، إن كرامة الإنسان هي الأساس الذي تقاس عليه الآن مدى صلاحية ودقة أية سياسة وطنية أو عالمية. ولذلك، نحث جميع أعضاء الأمم المتحدة على مراجعة ضمائرهم وإحداث تغييرات وفقاً لذلك، لنتمكن من إعطاء ذلك النهج معناه الأكمل. والتحديات المتعلقة بهذا الموضوع هي الأكبر، ويتجلى ذلك في أعمال الإساءة العمياء والعنف الأعمى التي يمارسها الإرهابيون والمجموعات المسلحة على نطاق واسع ضد المدنيين الأبرياء.

بالنسبة للصراعات المسلحة وعواقبها، يجب أن نضعف الجهود التي كنا نبذلها في الماضي لتعزيز قدرتنا على اتخاذ إجراءات وقائية، وأن نبذل كل ما في وسعنا لنترع بسرعة وفعالية الفتيل من مصادر الصراعات المحتملة وأن نقضي على بذور حالات الصراع قبل أن تنبت. ونظراً لأنه لا خيار أمامنا إلا العلاج - لأننا لم نتمكن من الوقاية - يتعين علينا أن نزيد قدرات الأمم المتحدة زيادة كبيرة في ميادين حفظ السلام وإدارة حالات ما بعد الصراع.

ونود أن نكرر الإعراب عن امتناننا العميق للأمم العام على التزامه الشخصي بالتماس حل سريع لأزمة مواطني كوت ديفوار في إطار اتفاقات أكرال الثالثة. وعلى الرغم من تقلب الوضع على الأرض، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل المسيرة مع كوت ديفوار في الجهود التي تبذلها من أجل احترام التزاماتها وضمن انتقال سلس لاستعادة السلام، بالعمل على استقرار الحالة ليتمكن ذلك البلد من إيجاد مكانه في التنمية الدنيوية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

خطر يهدد الإنسانية أسوأ من رفض التعددية. ونعتقد أن التجربة بيّنت بوضوح أن التصرف الأحادي الجانب لا يحل مشاكل عالمنا المعاصر. فمن خلال المساعي المشتركة فقط يمكننا أن نأمل في تحقيق التخلص من الخوف والعوز، وهو ما تصبو إليه جميع شعوبنا.

كما قيل على نحو مناسب جداً، قد لا تستطيع الأمم المتحدة أن تأخذنا إلى الجنة، ولكن من المؤكد أنها تستطيع أن تنقذنا من جهنم. لذلك، دعونا نحدد التزامنا بالمقاصد والمبادئ السامية التي تمثلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روغانين بياو، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في جمهورية بنن.

السيد بياو (بنن) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقدم أحر التهاني للسيد جان بينغ على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بسلف السيد بينغ، السيد جولييان هنت، الذي مكنته حيويته الكبيرة من إعادة فتح مناقشة تنشيط أعمال الجمعية العامة وإعطاء زخم جديد للتنسيق بين هيئات المنظمة الرئيسية. وأخيراً، أود أن أعرب للأمين العام السيد كوفي عنان عن تقدير شعب وحكومة بنن العظيم لعمله كرئيس لمنظمتنا؛ ونحن نشي على شجاعته ومهارته ورؤيته للشؤون العالمية.

يلق الناس من جميع أنحاء المعمورة آمالاً كبيرة على عملنا أثناء هذه الدورة لإعطاء أمل وحياء لتطلعاتهم المشروعة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا عملنا جميعاً معاً بقناعة وتصميم لتعزيز التزامنا بالتعددية.

أجل، يحتاج عالمنا أكثر من أي وقت مضى لتعاون متعدد الأطراف على أساس المبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة ليتسنى له البقاء. أجل، يجب أكثر من أي وقت

نحافظ على الحريات الديمقراطية التي حققها مواطنونا بضمن باهظ، وعلى المجتمع المفتوح الذي هو جوهر الديمقراطية.

الإرهاب، في الحقيقة، ليس حكراً على دين بمفرده أو قومية بمفردها، ناهيك عن حضارة معينة. وهو ليس شاغلاً لفئة معينة من البلدان. إنه خطر عالمي، وبالتالي يستدعي رداً عالمياً. ولا يدخر بلدي جهداً في الانضمام للجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الميدان. وبهذه الروح وقعنا وصدقنا على ١٢ اتفاقية دولية تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

سلمنا جميعاً بالحاجة للإصلاح، ولأكثر من عقد ونحن نشارك في مناقشة متعددة الجوانب لتحديث الهيكل المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة وأساليب عملها لتتماشى مع الحقائق المتغيرة التي أنشئت عناصر المنظومة لمواجهتها.

إن الهدف النهائي للإصلاح هو خدمة مثل المنظمة بشكل أفضل، والاستجابة على نحو أفضل للتطلعات المشروعة لسكان العالم في وجه الأخطار التي تواجههم اليوم. وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، أعربت أغلب الدول الأعضاء عن أملها في أن يصبح المجلس أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي ككل، في ضوء التزايد الهام لعدد الدول الأعضاء - الذي زاد من ٥١ إلى ١٩٢ منذ تأسيس الأمم المتحدة - وفي ضوء أن الدول الجديدة لديها وزن ديمغرافي واقتصادي وعسكري معين.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن شكري لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صوتت، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لصالح بلدي، بنن، كي يصبح عضواً غير دائم في مجلس الأمن خلال فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

وفي سياق المناقشات الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن، تعتقد بنن أن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التطلعات المشروعة للبلدان النامية، وخاصة

ونشجع المجتمع الدولي أيضاً على تركيز اهتمامه على منطقة البحيرات الكبرى، التي لا تزال مصدر قلق. فالحالة هناك تستدعي أيضاً الأخذ بنهج إقليمي - نهج تتمثل خير وسيلة لضمان تطبيقه في عقد المؤتمر الوطني المقترح المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ونكرر الإعراب عن دعمنا الراسخ لتوصيات الأمين العام بتقديم دعم كبير لقوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة على تعزيز عملية السلام في ذلك البلد.

أبرزت الحالة في دارفور الحاجة الملحة لوضع برامج لإنشاء وحدة مستقلة لإدارة عمليات حفظ السلام في إطار الاتحاد الأفريقي بغية تيسير نشر قوات أفريقية بسرعة لوقف الصراعات بمجرد اندلاعها.

لن يكون منع نشوب الصراعات فعالاً إلا إذا أخذنا في الحسبان مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المقلقة، التي تمثل عنصر زعزعة استقرار خطيراً. والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقلل إلى حد كبير من قدرة المجتمعات الوطنية على حل النزاعات سلمياً.

ويصدق نفس القول على نزع السلاح، الذي تعتبره بنن حاسماً لإقامة السلام وتعزيز التنمية. ونحن ندعو لتخليص كوكبنا، كلياً وعلى نحو يمكن التحقق منه، من أخطار الأسلحة النووية، وأخطار سائر أنواع أسلحة الدمار الشامل.

منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أصبح الإرهاب الدولي أحد أكبر تحديات عصرنا. ويجب أن يُدين المجتمع الدولي الإرهاب وأن يكافحه بتصميم في جميع أشكاله - يجب مواجهة المشكلة بإرادة سياسية متجددة لإيجاد حل دائم للمشاكل الدولية العويصة التي يتغذى الإرهاب عليها. إلا أننا يجب أن نتذكر أنه يتحتم علينا، في شن هذا الكفاح، أن

أهمية التحقيق التدريجي والمتناسق لأهداف التنمية المستدامة تماشياً مع حصيلة عملنا في جوهانسبرغ. وإذا كانت البيئة مهمة، فلا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تعامل بشكل منفصل عن الأوجه الأخرى للتنمية المستدامة. بل لا يمكننا إطلاق حملة جذرية ضد الفقر المدقع والحد من عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر بحلول سنة ٢٠١٥ حسبما تحدده الأهداف الإنمائية للألفية إلا من خلال تعزيز القدرة الإنمائية الوطنية، وفي نفس الوقت دعم نشاطات المجتمعات المحلية من خلال البرامج ذات التأثير الكبير من قبيل برامج تمويل المشاريع الصغيرة، مثلما اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمي.

وتتيح تلك البرامج فرصاً لمساعدتنا على توفير حماية أفضل لمواردنا الطبيعية. ومع ذلك، لن نسمح بأن تصبح حماية البيئة عائقاً أمام النمو الاقتصادي لبلدنا. فالتنمية المستدامة، حسب فهمنا الصحيح لها، تتألف من إدماج كل الأبعاد في سياسة وطنية متماسكة.

ففي البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً وعلى الأخص بنن، حيث تم القيام بجهود كثيرة لتعزيز الديمقراطية ودعم عملية اللامركزية ومكافحة الفقر، يجب دعم المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية من أجل جعل إدارة البيئة لا مركزية وبالتالي النهوض بالتنمية على المستوى المحلي.

كما علينا، من أجل مكافحة الفقر وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أفضل، أن نتذكر أن مؤتمر قمة جوهانسبرغ حدد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كأحد السبل لمكافحة الفقر وكأداة متاحة للمجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. عندما ستدرس الجمعية العامة، في دورتها الستين، التقدم الذي تم إحرازه نحو تحقيق تلك الأهداف، يأمل وفد بلادي أن تنال اتفاقية مكافحة التصحر

البلدان الأفريقية، ويحافظ في نفس الوقت على فعالية المجلس وحسن عمله.

وليس لبنن اعتراض على أن تصبح بلدان اليابان وألمانيا والبرازيل الصديقة أعضاء دائمين في مجلس الأمن. لكن يجب أن يقوم مدى وطبيعة وطرائق زيادة عضوية المجلس على مبدأي التوزيع الجغرافي العادل والمساواة في السيادة بين الدول. ومن الواضح أنه لا يمكن أن تكون هناك زيادة جزئية أو انتقائية في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حساب البلدان النامية. وفي ذلك السياق، يجب أن يكون لأفريقيا، مثل كل المجموعات الإقليمية، مقعدان دائمان في مجلس الأمن. وأي حل آخر سيتسبب في إحلال في التوازن حقيقي وزيادة تمثيل مجموعة إقليمية على حساب غيرها. وبعبارة أخرى، تطالب أفريقيا عن حق بمقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين، إضافة إلى المقاعد الثلاثة التي لديها حالياً.

وحق النقض يجب أن يمنح للأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن. إضافة إلى ذلك، يمكن إعطاء سلطة حق النقض للأعضاء غير الدائمين في المجلس، بالتناوب، خلال الشهر الذي يتولون فيه الرئاسة وبالنظر إلى أهمية ذلك الموقع.

إن الصلة بين التنمية والسلام تبدو أوضح الآن منها في الماضي. لقد تعودنا سماع هذين المفهومين المرتبطين في المقولة التي ثبتت مصداقيتها بمرور الزمن ومفادها أن "التنمية هي الاسم الآخر للسلام". ومع نمو الدخل القومي، يصبح للحكومات مجال أوسع للمناورة من أجل تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تعزز الاندماج الوطني والتوازن الإقليمي.

واليوم، سنتان بعد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ، نحن نتفق جميعاً على

ويجب أن تكافح أقل البلدان نمواً، وخاصة تلك التي في أفريقيا، لتعزيز شراكات مع المجتمع الدولي بالنظر إلى أن توقعات اقتصاداتها الوطنية تثير أبلغ الشكوك.

وهذه السنة، أسهمت بنن مرة أخرى إسهاماً متواضعاً في الجهود الدولية من خلال عقد مؤتمر إقليمي للاتحاد الأفريقي عن الأسرة، في إطار الذكرى السنوية العاشرة لسنة الأمم المتحدة الدولية للأسرة.

وفي ذلك المؤتمر، حددت أفريقيا خطة عمل من أجل الأسرة الأفريقية واستراتيجيات لتنفيذها. وتقوم خطة العمل على ملاحظة مفادها أن أفريقيا تعيش ثلاثة تحولات كبرى وتواجه تحديات كبرى تمارس ضغطاً متزايداً على الأسر. ومن أجل التصدي لتلك التحديات، علينا أن نعتمد نهجاً موحداً يضع الأسر في صلب برنامج إنمائي شامل للحفاظ على سلامة الأسرة.

وتتشاطر البلدان الأفريقية القناعة بأن تنفيذ المجالات التسعة التي تحظى بالأولوية في خطة العمل تلك ستجعل من الممكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أقصر وقت ممكن. وتم إصدار خطة العمل بوصفها وثيقة للأمم المتحدة. ونحث شركاءنا في التنمية على إيلائها كل الاهتمام الضروري من أجل ضم الموارد بعضها إلى بعض لتنفيذ الخطة التي يمكن اعتبارها مجهوداً تكميلياً يرمي إلى التركيز بشكل أفضل على البشر داخل محيطهم الاجتماعي الأساسي وحسب احتياجاتهم الرئيسية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد بذلت جهود مشجعة في ميادين المساعدة الإنمائية الرسمية، وإدارة الدين الخارجي للبلدان المثقلة بالديون، والمفاوضات التجارية المتعددة الجنسيات - وبالخصوص تلك التي جرت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويجب مواصلة هذه الجهود بشكل موحّد

تلك المكان اللائق بها ضمن مناقشات مشروع الألفية الذي يقوده البروفيسور جيفري ساكس.

وفيما يخص الموارد المالية، ناشد المجتمع الدولي أن يجعل التمويل الرابع لمرفق البيئة العالمي أكبر من التمويل الثالث، وندعو إلى إيلاء قضية تدهور التربة والتصحر ما تستحق من اهتمام.

والمجتمع الدولي، باعتباره لبرنامج عمل ٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نمواً لعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي انعقد في بروكسل، قد حدد الهدف الرئيسي المتمثل في بذل كل جهد من أجل تقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ والنهوض بالتنمية المستدامة في البلدان النامية.

وبالرغم من الجهود التي تم القيام بها، ما زالت أقل البلدان نمواً تترزح تحت عبء الدين، مما يؤدي إلى إضعاف تدابير الحماية الاجتماعية، وإفقار فئات المجتمع الضعيفة، والهجرة الريفية، وانخفاض قيمة المنتجات الزراعية، في جملة أمور أخرى.

وشارك الرئيس ماتيوي كيريكو، رئيس بنن، خلال مدة رئاسته لمكتب أقل البلدان نمواً في الجزء الرفيع المستوى من دورة ٢٠٠٤ الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وهي دورة خصصت لتعبئة الموارد وإيجاد بيئة مؤاتية للقضاء على الفقر، وذلك في إطار تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً لعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وحدد الجزء الرفيع المستوى سبلاً حقيقية لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية للقضاء على الفقر من خلال تمويل المشاريع الصغيرة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الضمانات لحيازة الأراضي.

أدعو الأعضاء كافة للمساهمة بغية ترك غد أفضل للأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي يوتن ون، الوزير في مكتب رئيس وزراء اتحاد ميانمار.

السيد يوتن ون (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئ الرئيس على تقلده رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. إنني على ثقة كاملة بأن حكيمته ومهاراته الدبلوماسية ستقودان مشاوراتنا إلى نتائج مثمرة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن تقديري للسيد جوليان هنت على قيادته المحنكة وإسهاماته في إنجاح الدورة السابقة. ويود وفدي أن يُشيد أيضاً بالأمين العام على تفانيه لقضية الأمم المتحدة.

تواجه العالم اليوم عدة تحديات رهيبية. وأكثر هذه التحديات شؤماً وخطورة هي تلك المتعلقة بالسلم والأمن. وفي ظل هذه الظروف، من المحدي أن نستذكر المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي أعلنت عنها ميانمار قبل خمسين سنة، بمعمة الصين والهند، من أجل وضع المبادئ الأساسية للعلاقات المشتركة بين الدول. وقد اعتمد المبادئ فيما بعد قادة آسيويون وأفريقيون في إعلان باندونغ سنة ١٩٥٥. كما اعتمد مؤتمر بلغراد لحركة عدم الانحياز هذه المبادئ بوصفها مبادئ أساسية للحركة. وقد أقرت الأمم المتحدة نفسها هذه المبادئ. وحيث إن المبادئ الخمسة تقوم على أساس وحدة الجنس البشري الضرورية، فقد بقيت هامة وصالحة اليوم تماماً كما كانت يوم الإعلان عنها.

إن ميانمار تعتبر الأمم المتحدة، التي تمثل الشرعية الدولية والعضوية شبه العالمية، بمثابة المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد الذي يعالج القضايا العالمية العاجلة. وتذكرنا الأحداث الأخيرة بالعقم الناجم عن التصرف من جانب

بغية تحقيق تحسن إجمالي في البيئة الخارجية للبلدان النامية، بصفة عامة، وللبلدان الأفريقية بصفة خاصة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لتمديد تاريخ انتهاء مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك لاعتماد الإطار العام لوضع طرائق زراعية من أجل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار برنامج عمل الدوحة، المعروف بحزمة تموز/يوليه. وقد ارتكز الإطار العام للمفاوضات بخصوص تلك الوثيقة على موافقة البلدان المتقدمة النمو على تحديد مستوى الإعانات المحلية لمزارعيهم بشكل يسمح لمزارعي البلدان الأقل نمواً بالعيش مما تنتجه أيديهم.

وفي ذلك الصدد، أود أنؤكد أنه فيما يتعلق بالمبادرة القطاعية للقطن - التي يجب أن تشكل موضوع معالجة مستقلة وخاصة في إطار لجنة فرعية - يمكن أن تشمل استراتيجية تنمية قطاع القطن تحديد فرص السوق، وإمكانية تطوير نشاطات ذات قيمة مضافة عالية، وإنشاء هيئات أو آليات تمكن من تنظيم وتقوية السوق.

وأود أن أهي بياني بتذكير الجمعية بأن بنن ستتقلد رئاسة مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي إطار الرئاسة، ننوي تنظيم مؤتمر وزاري في نيويورك حول موضوع "التفكير في مستقبل الأطفال الجنود في أفريقيا". إن أحد الأهداف المتوخاة لذلك النقاش هو المساعدة على إيجاد حلول دائمة لمشكلة الأطفال الجنود في أفريقيا والبدء بعملية وضع صك قانوني دولي لمنع تجنيد الأطفال في الجيوش. ومن خلال هذا الموضوع، نتمنى أن يدخل المجتمع الدولي في تحالف حقيقي لتعزيز السلم والأمن والاستقرار السياسي والتنمية في أفريقيا. ونحن نعتمد على دعم ومشاركة أعضاء الجمعية في ذلك المؤتمر، الذي سيمكننا من تعطيل القنبلة الموقوتة، ألا وهي قضية الأطفال الجنود. لذا

سيرجيو فييرا دي ميلو، في مقر الأمم المتحدة ببغداد. كما رأينا مؤخرا أعمالا إرهابية وحشية في بقاع مختلفة من العالم، من بيسلان إلى جاكارتا ومدريد. إن ميانمار تشجب بشكل قاطع الإرهاب بشتى أشكاله وتحلياته، وتنضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى القيام بعمل متضافر لمحاربة هذا التهديد، طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إننا لم نسمح قط باستعمال أراضينا لشن أعمال عدوانية على أية دولة. كما لم نوفر قط المساعدة لمن شاركوا في الأعمال الإرهابية، ولا الملاذ الآمن، ولن نفعل ذلك أبدا.

إن ميانمار تبذل أقصى جهدها لمحاربة هذا التهديد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. فميانمار وقّعت أحد عشر من أصل اثني عشر صكا قانونيا دوليا يتعلق بقمع الإرهاب، أو انضمت إليها. وهي تُشارك بنشاط في عملية بالي لمكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية، بما فيها الإرهاب الدولي.

والالتجار غير المشروع بالمخدرات يعتبر تحديا آخر وثيق الصلة بالجرائم الأخرى عبر الحدود الوطنية. والانتصار في الحرب على المخدرات سيساهم في نجاح مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية. وإن ميانمار تعتبر قمع المخدرات والقضاء عليها أولى أولوياتها. وتهدف خطة وطنية على مدى خمس عشرة سنة إلى القضاء على المخدرات في البلاد بحلول عام ٢٠١٤. وعملت ميانمار خلال العقد الماضي على مصادرة وتدمير مخدرات بلغت قيمتها أكثر من ١٤,٥ مليار دولار.

وتبين أرقام صادرة عن إدارة الولايات المتحدة لمكافحة المخدرات أنه على مدى ثماني سنوات، من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٣، انخفضت زراعة الخشخاش على نحو ثابت، بنسبة ٧١ في المائة، بينما انخفض إنتاج الأفيون

واحد وخطورة اللجوء إلى استعمال القوة دون ترخيص من الأمم المتحدة.

وتقتضي الأخطار التي تهدد النظام الدولي والوضع الدولي السريع التطور إجراء إصلاح واسع للمنظمة وآلياتها وبنيتها وطرائق عملها. وفي ذلك السياق، نود أن نؤكد من جديد آراءنا فيما يتعلق بإصلاح المنظمة، بما فيها مجلس الأمن. ويجب أن يكون توسيع نطاق مجلس الأمن وإصلاحه جزءا لا يتجزأ من مجموعة الإصلاح الشاملة. وإذا كان للمجلس أن يصبح أكثر تمثيلا ويعكس الواقع السياسي والاقتصادي المعاصر، ينبغي أن يتم توسيع نطاقه في كلتا فئتي العضوية. والحل الأمثل في إطار عملية إضفاء الطابع الديمقراطي عليه هو إلغاء حق النقض. وحتى يتم ذلك، ينبغي أن يبقّى تطبيقه محدودا. كما نرى أنه ينبغي أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد في مجلس الأمن بنفس الحقوق والامتيازات المخولة للأعضاء الحاليين.

وتلاحظ ميانمار باهتمام العمل الجاري الذي يؤديه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي أنشأه الأمين العام.

وفي هذا العالم الشديد العولمة، يمكن للتعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، أن يتمم التعاون الدولي. وميانمار، بصفتها عضوا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تشارك بنشاط في نشاطات الرابطة الهادفة إلى تعزيز السلم والاستقرار والرخاء على المستوى الإقليمي، وكذلك تعزيز التعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ويعتبر الإرهاب أخطر تحد يواجهه العالم اليوم. فهو يهدد السيادة الوطنية وينتهك حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة. وخلال السنة الماضية، نقل الإرهابيون حربهم إلى عتبة الأمم المتحدة. لقد أزهقوا بطريقة وحشية أرواح ٢٢ شخصا من الأبرياء، بمن فيهم حياة الممثل الخاص

الإنسان. وفي ذلك السياق، تم بالفعل إنشاء لجنة قومية لحقوق الإنسان، ويجري إدراج التوعية بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية في البلد بأسره وأيضاً من خلال حلقات عمل.

وثمة مقابلة صحفية أجرتها منظمة غير حكومية لها دوافع سياسية مع ٢٥ متمرداً أو ما يقرب من هذا العدد في بلد مجاور أصبحت أساساً لتقرير يفيد بوجود ٧٠ ٠٠٠ من الجنود الأطفال في القوات المسلحة الوطنية لميانمار. وهذا استنتاج بعيد عن الصحة. ولقد وجد هذا الافتراء طريقه إلى تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2002/1299) الصادر في عام ٢٠٠٢. وبعد ذلك أصبح التقرير الوثيقة المرجعية في المناقشة المواضيعية التي دارت في مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة.

وأود، قبل كل شيء، أن أؤكد مجدداً على أن ميانمار ليست دولة يدور فيها صراع مسلح، وإنما هي دولة تعيش في سلام. وثانياً، أود أن أذكر بوضوح أن تجنيد الأطفال في القوات المسلحة في ميانمار غير مسموح قانوناً ولا حتى عملياً. وقد وضع برنامج وقائي في بلدي حتى قبل اتخاذ قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. وفي ذلك الصدد، فإن رئيس لجنتنا المعنية بمنع تجنيد الأطفال الجنود تلقى مؤخراً زيارة من ممثل عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ميانمار لاستكشاف سبل ووسائل تعزيز التعاون. وقد أتيحت للممثل فرصة زيارة مركز تجنيد أفراد الجيش بالقرب من يانغون، وبعد ذلك مركز تجنيد أفراد الجيش في ماندلاي، برفقة المنسق المقيم للأمم المتحدة. وتضع ميانمار اللمسات الأخيرة على خطة عمل وتتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ذلك الصدد. وستواصل أيضاً تعاونها مع الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة.

واسمحوا لي أن أتناول التطورات في بلدي. لقد تمت استعادة الأمن والاستقرار فيه. ونحن نتخذ خطوات لكفالة

بنسبة ٨١ في المائة. وقد نوه مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة بالتزام ميانمار بالحملة ضد المخدرات. وفي السنوات الأخيرة ظهرت أيضاً مشكلة المخدرات الاصطناعية. وتبدأ سلسلة المخدرات غير المشروعة بضوابط منقوصة للسلائف الكيميائية. ويجدر التكرار أن بلدي لا ينتج أي سلائف كيميائية تستخدم في العقاقير المخدرة. ونود أن نحث البلدان التي تنتج السلائف الكيميائية على وضع ضوابط تنظيمية فعالة. ومن دون السلائف الكيميائية لا يمكن أن يكون هناك مخدرات اصطناعية من نوع الامفيتامين.

وميانمار مصممة على مواصلة مكافحتها للمخدرات. فهي رسخت تعاوناً ثنائياً وثلاثياً وإقليمياً ومتعدد الأطراف لتخليص العالم من هذه الآفة.

وتزعم بعض البلدان الغربية أن ميانمار لا تتصدى بما فيه الكفاية لقضية الاتجار بالأشخاص، فلا يوجد ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك. وفي الواقع، إن ميانمار ترى أن الاتجار بالأشخاص شر يجب القضاء عليه من خلال العمل المتضافر. وفي ذلك الصدد، فقد انضمت ميانمار إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في ٣٠ آذار/مارس من هذا العام. ويجري العمل على صياغة قانون وطني ضد الاتجار بالأشخاص وفقاً لتلك الاتفاقية. وفي الشهر المقبل، ستستضيف ميانمار اجتماع الدول الست لمبادرة التنسيق الوزارية في منطقة نهر ميكونغ لمكافحة التهريب.

وتهدف مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار إلى تقويض مصداقية الحكومة لأغراض سياسية. وتعتقد ميانمار أن مسألة حقوق الإنسان قضية مهمة. فينبغي التصدي لها بموضوعية وبجناد ومن دون انتقائية. وقد تعاونت ميانمار باستمرار مع الأمم المتحدة بشأن قضايا حقوق

وقد اتخذت أول خطوة من خطوات خريطة الطريق وأكثرها حيوية، ألا وهي عودة انعقاد المؤتمر الوطني في ١٧ أيار/ مايو من هذا العام. ويحضر المؤتمر الحالي ١٠٨٨ مندوبا عن ثمانى شرائح اجتماعية تمثل جميع مجالات الحياة. وهذا المؤتمر أكثر شمولاً من المؤتمر السابق الذي لم يحضره سوى ٧٠٠ مندوب.

وعلاوة على ذلك، فإن ٦٠ في المائة من المندوبين في المؤتمر الحالي هم من الأعراق الوطنية. وهناك أكثر من مائة مندوب يمثلون ١٧ مجموعة مسلحة رئيسية و ١٧ مجموعة مسلحة أصغر منها، عادت إلى الحظيرة القانونية. وفي الجمعية السابقة حضر بصفة مراقب ممثلون عن ثلاث أو أربع مجموعات مسلحة كانت قد عادت إلى كنف القانون.

وأثناء الدورة الأولى، كانت القضية الحساسة المتمثلة في تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والولايات والمناطق هي موضع تركيز رئيسي في المناقشة. وبالفعل، فإن تقاسم السلطة قضية حيوية وحساسة، إذ أن البلد يتطور الآن من وجود هيكل أحادي للحكومة إلى وجود هيكل اتحادي، حيث سيكون للولايات والمناطق هيئاتها التنفيذية والتشريعية الخاصة بها. وقد عقد المندوبون مناقشات مكثفة بشأن تلك القضية. ونظراً للطابع المعقد والحساس للمداولات، فقد استهلكت المناقشات وقتاً طويلاً وكانت مكثفة في بعض الأحيان. وبعد دورة أولى ناجحة، انفض المؤتمر في ٩ تموز/يوليه.

إن ميانمار اتحاد يضم ١٨٥ عرقاً وطنياً، والوحدة أساسية لتحقيق رؤيتنا في دولة ديمقراطية مزدهرة. ونشعر بتشجيع كبير حيال النتائج التي أسفرت عنها الدورة الأولى. وقد ظهرت جلياً الرغبة المشتركة في كفالة نجاح خريطة الطريق التي تتكون من سبع خطوات. وتجري الآن الاستعدادات للدورة الثانية المتوقع عقدها في الفصل المقبل.

الانتقال السلس إلى دولة سلمية ديمقراطية حديثة. وتولي ميانمار أعلى الأولوية للمصالحة الوطنية من أجل تحقيق الوحدة فيما بين أعراقها الوطنية البالغ عددها ١٣٥ عرقاً. ومن أجل تعزيز العلاقات مع الأعراق الوطنية التي تسكن في المناطق الحدودية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، فقد أنفقت الحكومة ٥٨ بليون كيات وأكثر من ٥٥٠ مليون دولار لتطوير البنية التحتية التي تتضمن شبكات الاتصالات والتعليم والمرافق الصحية، مما يحسن نوعية الحياة فيها لأولئك المواطنين.

وعلى الرغم من الجزاءات التي تفرضها بعض البلدان الغربية من طرف واحد، فإن ميانمار تمكنت من تطوير اقتصادها وتعزيز رفاهية شعبها. ولقد حققنا ذلك بالاعتماد في الدرجة الأولى على مواردنا الخاصة وبمساعدة وتعاون جيراننا.

وقد أحرز تقدم جدير بالذكر في قطاعي الصحة والتعليم. فلدى البلد الآن ٧٥٧ مستشفى، منها ١٤٠ مستشفى أضيفت في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة. وفي العام الماضي وحده، تم البدء بالعمل في ٢٢ مستشفى جديدة، وخلال المدة ذاتها ازداد عدد الكليات والجامعات في البلد من ٣٢ إلى ١٥٤. وازداد تسجيل الطلاب زيادة كبيرة في تلك المؤسسات من ١٢٠ ٠٠٠ إلى ٨٩٠ ٠٠٠ طالب.

عاد الرئيس إلى معقد الرئاسة.

واسمحوا لي أن أتناول التطورات السياسية الأخيرة في بلدي. في آب/أغسطس ٢٠٠٣، أعلن رئيس الوزراء الجنرال حين نيانت خريطة طريق من سبع خطوات للانتقال إلى الديمقراطية. وقد حظيت خريطة الطريق بقبول حسن في البلد وأيضاً لدى جيراننا. ورحب مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بالتزام حكومة ميانمار بالانتقال إلى الديمقراطية.

أعتقد أننا نريده أن يكون بيتا آمنا بالدرجة الأولى، حيث لا يموت أطفالنا على أيدي الإرهابيين، أو من الجوع أو المرض أو الألغام المضادة للأفراد أو القنابل الذكية أو القذائف.

ماذا يجب أن نفعل إذن؟ الجواب واضح: يجب علينا أن ننشئ نظاما فعالا للأمن الدولي يضم العناصر العسكرية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمعلوماتية - نظاما مبنيا على سيادة القانون في الشؤون المحلية والدولية. الجواب واضح، إلا أنه من الصعب تحقيقه. في البيان الذي ألقته بيلاروس أمام الجمعية في دورتها الأخيرة، جعلت سيادة القانون في العلاقات الدولية المحور الرئيسي لذلك البيان. وحقيقة كون هذا الموضوع فكرة مهيمنة ومتكررة في المناقشة العامة الحالية تعطينا بعض الأمل في أن هذا الهدف هدف واقعي.

لا يستطيع أي إنسان اليوم، يتمتع بتفكير سليم، أن يبقى غير مكترث بالأعمال الإرهابية الخسيسة التي ميزت مطلع القرن الحادي والعشرين. إن النهج العادية، المبنية على الأنانية والفائدة أحادية الجانب، ليست كافية للقضاء على هذا الشر. نحن بحاجة إلى حلول غير تقليدية طويلة الأمد وشاملة. من يستطيع أن يزودنا بها وكيف؟ فقط الأمم المتحدة تستطيع فعل ذلك، عن طريق أدائها لدورها الحاسم. إن لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن يجب أن تصبح أداة حقيقية وعملية لكبح نمو الإرهاب الدولي: تعزيز ائتلاف مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، ورصد تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والتخلص من ممارسة المعايير المزدوجة حيال الإرهابيين والإرهاب.

من الناحية العملية إنشاء صلة مباشرة بين لجنة مكافحة الإرهاب ومنظمات إقليمية وزيادة عدد الاجتماعات المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن على المستوى

وبعد التوصل إلى اتفاق على المبادئ الأساسية في المؤتمر الوطني، ستجري صياغة دستور جديد وسيطرح مشروع النص للاستفتاء كي يتخذ شعب ميانمار قرارا بشأنه. وبعد اعتماد الدستور الجديد ستجرى انتخابات حرة وعادلة، ينتخب فيها الشعب زعماءه.

ويجب أن يكون الهيكل السياسي الجديد قويا ومرنا، وأن يكون البلد موحدًا. ولا يمكن أن يحدد مستقبل الأمة شخص واحد أو حزب واحد يعمل بمفرده. وليس هناك بديل من المؤتمر الوطني. فهو العملية الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق طموحات شعب ميانمار في إيجاد دولة حديثة وديمقراطية. ولا يمكننا أن نسمح للمؤتمر الوطني بأن يحدد عن مساره تحت أي ظرف من الظروف. ومن شأن الفشل أن يدفع بالأمة إلى هاوية الفوضى. ولذلك السبب، نعلق أهمية كبرى على نجاح المؤتمر الوطني. ونحن مصممون على أن يتوج هذا المسعى الوطني الحيوي بالنجاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرجي إن مارتينوف، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): ما زلنا نسمع منذ عقود سؤالين مقلقين جدا يطرحان من على هذا المنبر هما: إلى أين يتجه عالمنا؟ وإلى أين تتجه الأمم المتحدة؟ وفي مطلع الألفية أصبح هذان السؤالان مدار نقاش حاد.

لقد تغير العالم. واتجه بندوق التاريخ إلى الناحية الأخرى. فهناك عنف جديد، وموجة من الإرهاب، وحروب محلية، وصراعات عرقية، يكمن وراءها فقر يتنامى وفجوة تزداد اتساعا في مستويات التنمية بين الدول. تلك ليست فقط مشاكل الآخرين، بل إنها تحديات عالمية مشتركة تواجهنا جميعا. ما هو نوع البيت المشترك الذي نريده؟

لقد أعلنت بيلاروس بالفعل عن استعدادها لتخصيص قوات وموارد من أجل الهياكل الدولية، دعماً لتلك الأهداف. إن مساهمة بيلاروس في الأمن الإقليمي والدولي، التي بدأت في مجالي نزع الأسلحة النووية والتقليدية في بداية التسعينيات، ما زالت حقيقية وهامة. إننا ممتنون للمساعدة التي قدمتها الدول الأخرى والمنظمات الدولية في مجال المرافق الحدودية والجمركية.

لقد أصبحت ازدواجية المعايير مشكلة متزايدة الأهمية، ليس فقط إزاء الإرهاب. تلك الآلية البغيضة تستخدم على نحو رئيسي ضد الدول التي تتحلى بالشجاعة الكافية لأن تنتهج سياسة خارجية مستقلة، بدلاً من الخضوع لإملاءات مراكز القوى العالمية. القائد ليس ديكتاتورا وهو بالتأكيد ليس مسيحا. إن ممارسة ازدواجية المعايير تطبق اليوم بشكل رئيسي في الفضاء الأوروبي الأطلسي. ولكن تبذل جهود نشطة لإدخال تلك الممارسة إلى الأمم المتحدة. من شأن ذلك أن يشكل خطراً على استقرار وفعالية منظومة الأمم المتحدة. وتدعو بيلاروس جميع الدول التي يهتمها استقلال الأمم المتحدة وقيامها بالدور المنوط بها إلى أن تمنع حدوث ذلك.

إن الأمن الاقتصادي شرط هام جداً للتنمية المستدامة. وهذا مفهوم بعيد جداً بالنسبة إلى معظم الدول في العالم. إن بيلاروس، بصفتها الدولة الأوروبية الوحيدة العضو في حركة عدم الانحياز، تود التأكيد على أن المفهوم القائم على المركز مقابل المحيط يحرّض من الدول المتقدمة النمو على الدول النامية في المجال الصناعي. وهو أيضاً مفهوم يمر بأزمة كما أنه سيطيء بحثنا عن حل لمشاكل التنمية الاقتصادية.

من البلدان الخمسين الأقل نمواً سبعة فقط حققت معدل نمو قدره ٧ في المائة، وهو شرط مسبق لخفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول العام

الوزاري من الممكن أن يساعدنا حقاً في الكفاح العالمي ضد الإرهاب تحت راية الأمم المتحدة. إلا أن نجاح مثل هذا الكفاح يتوقف على كون هدفنا المشترك يتمثل في دعم نظام عالمي مبني على العدل والإنسانية. وستبذل بيلاروس قصارى جهدها في هذا الكفاح.

اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠٠٤، أصبحت اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام سارية المفعول في بيلاروس. إننا نملك سابع أكبر مخزون في العالم من الألغام الأرضية التي ورثناها من الاتحاد السوفياتي السابق. إننا لا ننتج ولا نصدر ألغاماً، ولا نستخدمها في بلادنا أو في أي مكان آخر في العالم. إلا أننا، استرشاداً بوجوه القلق الذي يساورنا وبمصلحتنا، قمنا بالتصديق على اتفاقية أوتاوا ونعتمد الآن على مساعدة المجتمع الدولي لتدمير هذا المخزون من الألغام.

غداً، سنودع وثائق تصديق بلادي على اتفاقات دولية هامة في مجال نزع السلاح من قبيل الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

إن أهم التحديات التي تواجهنا اليوم تتمثل في الهجرة غير القانونية، والجريمة العابرة للحدود، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص وكذلك كفالة أمن البنية الأساسية للطاقة. في مواجهة هذه التحديات، فإن بيلاروس التي تقع على تقاطع طرق أوروبي رئيسي، عامل هام في كفالة الاستقرار في أوروبا. وتقوم بلادنا أيضاً بدور رئيسي في نقل موارد الطاقة بين أوروبا وآسيا. إننا ندعو اليوم جارتينا، منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، إلى تنظيم تعاون إقليمي لكفالة أمن البنية الأساسية الحيوية، مثل أنابيب البترول والغاز، ومحطات توليد الطاقة، بما فيها الطاقة النووية.

إن المشاكل المقترنة بتمويل التنمية ذات صلة وثيقة بما يحدث اليوم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية. والحوار الرفيع المستوى الذي دار العام الماضي مدة يومين بشأن تمويل التنمية لم يكن كافيا لإجراء رصد مستمر لتنفيذ قرارات المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وسيطلب ذلك الرصد هيئة مستقلة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتعتقد بيلاروس أن مؤتمر قمة نيويورك لعام ٢٠٠٥ المعني بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية سيعطي زحما حقيقيا لجميع المبادرات الرامية إلى تنشيط التنمية الاقتصادية.

ويجب أن يكون تضيق الفجوة التكنولوجية والمعلوماتية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية شاغلا مشتركا لنا.

في مؤتمر قمة جنيف العالمي لعام ٢٠٠٣ المعني بمجتمع المعلومات، حث رئيس جمهورية بيلاروس، السيد الياكسندر لوكاشينكا، على إنشاء صندوق استثماري للتعويض عن الخسائر التي تعرض لها المنتجون الذين يقدمون البرمجيات إلى البلدان النامية بتكلفة منخفضة. وينبغي أن تقوم فرقة عمل بتحديد شكل وآلية مثل هذا الصندوق في إطار الإعداد لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥.

وإذ عانت بيلاروس من كارثة تشيرنوبل، تعي تماما حقيقة واحدة، وهي أنه لا يمكننا تجاهل مشكلة الأمن الإشعاعي. فنطاق عواقب ذلك هائل للغاية، ويتضارب تماما مع البقاء الطويل الأجل للجنس البشري. ويجب على الأمم المتحدة ألا تقلص اهتمامها بمشكلة التغلب على عواقب حادثة تشيرنوبل. ونحن ندعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تنفيذ نظام عدم الانتشار النووي وتعزيز الأمن النووي والإشعاعي.

٢٠١٥. ويموت إنسان كل ٤ ثوان من الجوع، إنه مجرد رقم. إلا أن تلك العبارة المتبدلة تبين فظاعة المشكلة وفضاعة لا مبالاة العالم بها. إن صعوبة المشكلة ينبغي ألا تمنعنا من التماس سبل لحل مشكلة الفقر. لذلك تؤيد بيلاروس مبادرة الرئيس لولا دا سيلفا لمكافحة الجوع والفقر في العالم.

وعلى الرغم من المرحلة الانتقالية التي نمر بها واهيار اقتصادنا، فإن بلادي - التي تشكل مساحة كبيرة من الاتحاد السوفييتي السابق - كانت الأولى في حل مشكلة سوء التغذية. إننا نشن كفاحا الآن ضد الفقر. فمنذ العام ١٩٩٥ قمنا بتخفيض عدد السكان الذين يعيشون في الفقر إلى حوالي النصف في بيلاروس ورقم هذا العام يبلغ ٢٠ في المائة.

إن الصعوبات التي عانينا منها لم توقفنا عن تقديم المساعدة الاقتصادية للدول النامية. لقد قدمنا من جانب واحد معاملة تجارية تفضيلية إلى الأغلبية الساحقة من البلدان النامية.

ومما يقلقنا إمكانية ضعف اهتمام الأمم المتحدة بقضايا الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. تعتبر بيلاروس أن دور برامج وصناديق الأمم المتحدة هام للمساعدة الإنمائية المقدمة للدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولكن، وفقا للظروف الحالية - التي فيها تقترب بعض دول المنطقة من مستوى مجموعة الثمانية ودول أخرى لديها مؤشرات اقتصادية كلية تتجاوز بالكاد تلك التي لدى أقل البلدان نموا - يجب توجيه المساعدة بعناية. ذلك يعني أنه لدى وضع برامج الدول يجب مراعاة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان ودرجة اندماجها في مؤسسات العالم الاقتصادية والمالية. ونعزم جعل ذلك النهج أساسا لمشروع قرار للجمعية العامة، ونأمل في مساندة الأعضاء له.

وآسيا على التوالي، قدمتا أكثر الإسهامات ملموسية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

أود العودة إلى المسائل المثيرة للقلق التي طرحتها في بداية بياني. أين يتجه العالم؟ وإلى أين تمضي الأمم المتحدة؟ تجب الإجابة على السؤال الأول بأن ذلك يعتمد على الأمم المتحدة. وتلك هي النقطة الرئيسية. ولكن لم ينعكس ذلك حتى الآن على الوضع العالمي. وهذه حقيقة مؤلمة، ولكنها الحقيقة رغم ذلك. ويجب علينا أن نغير هذا الوضع. ويمكننا أن نفعل ذلك. فهو لمصلحتنا المشتركة ولمصلحة الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء، وكذلك لمصلحة البلدان الغنية والنامية معا. إنه لمصلحة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرتان أوسكانيان، وزير خارجية جمهورية أرمينيا.

السيد أوسكانيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نتقدم بتهنئتنا لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. كما نود أن نشكر السيد جوليان هنت والأمين العام على جهودهما خلال هذا العام الصعب.

في العام الماضي، أعربنا عن قلقنا إزاء استعادة العراق للسيادة وإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا العام، نود بصفة خاصة أن ننوه بالحاجة الماسة إلى إنهاء كارثة دارفور. فالأمر، وهم ضحايا أول إبادة جماعية في القرن العشرين، يعرفون تمام المعرفة الآثار الطويلة الأجل المترتبة على الإيذاء والتشرد. وليست هذه أبدا الطريقة التي نبدأ بها ألفية جديدة. ينبغي استخدام مكاسب العولمة في التغلب على هذه الأزمة العالمية الأكثر جدة.

إننا نفهم أيضا تماما أن السلم والأمن في الخارج والداخل يقترنان اقترانا واضحا بالكرامة الاجتماعية والاقتصادية اليوم أو بالإيمان بإمكانية تحقيقهما غدا.

التطلع إلى المستقبل للبحث عن سبل لضمان أحوال معيشية طبيعية لمن يعيشون في المناطق المتضررة من كارثة تشيرنوبل، هذا ما سيكون موضوع مؤتمر دولي سيعقد في مينسك عام ٢٠٠٦، في الذكرى السنوية المؤلمة لكارثة تشيرنوبل. وندعو جميع الدول المهتمة، وقيادة الأمانة العامة والمنظمات الدولية، إلى المشاركة في التحضيرات للمؤتمر وفي الحدث نفسه.

ما فتئت الأمم المتحدة تتعرض للانتقادات في الكثير من الأحيان. وأجريت تحليلات عديدة متشائمة بشأن عملها والقدرة الكامنة فيها. والكثير من تلك التحليلات كان منصفًا، ولكن للنظر إلى الواقع على حقيقته، لا يوجد بديل للأمم المتحدة بوصفها آلية لحل القضايا العالمية والإقليمية بشكل جماعي. كما لا يوجد بديل لتعددية الأطراف. ويقنعنا واقع الحياة بذلك أكثر فأكثر اليوم تلو الآخر.

وتتطلع بيلاروس باهتمام كبير إلى نتيجة عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وبوصف بيلاروس عضوا في حركة عدم الانحياز، فإنها تحث الفريق على مراعاة الموقف الموحد للبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز وهو يتناول مقترحاتها من أجل تعزيز فعالية إصلاح الأمم المتحدة.

ويجب أن يكون غرض رئيسي من أغراض ذلك العمل تصحيح اختلال التوازن في عضوية مجلس الأمن وفي المنظمة ككل، وكذلك تعزيز الاحترام لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل لمقاعد المجلس. ونعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك زيادة في فئة الأعضاء غير الدائمين، مع مراعاة مصالح جميع المجموعات الإقليمية. ونعتقد أيضا بزيادة عدد الأعضاء الدائمين، بمن في ذلك ممثلون من المناطق النامية الثلاث - آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - وكذلك من دولتين متقدمتي النمو، من أوروبا

إن الأهداف الإنمائية للألفية مبادئ توجيهية لأرمينيا. ومن أجل ذلك، فإن تمكين المرأة وحماية الأطفال ومكافحة الفقر ليست مجرد أهداف بالنسبة لنا؛ بل هي لبنات البناء لمجتمع مزدهر وصحي ومستقر. وحكومة أرمينيا وافقت على خطط عمل وطنية لحماية حقوق الطفل، وتحسين مركز المرأة وتعزيز دورها في مجتمعنا ومنع الاتجار بالبشر. وفضلاً عن ذلك، ثمة استراتيجية عريضة لمكافحة الفساد، تمت بلورتها بمشاركة المجتمع الدولي ومشورته، استكمالاً لبرنامج استراتيجية الحد من الفقر الذي بدأ يؤدي ثماره بالفعل.

ونواصل تعاوننا الفعال مع هيئات الأمم المتحدة بشأن عدد من المسائل الهامة، من بينها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الحكم السديد وإضفاء الطابع المؤسسي على التفاعل بين القطاعين الخاص والعام. وبدعم من مجتمع المانحين، والتركيز على بناء المؤسسات والحكم السديد، نتوقع أن حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية التي تحققت خلال العقد المنصرم سوف تتجاوز الإطار التشريعي الصلب الذي تم تطويره بالفعل وسوف تضرب جذورها - نفسياً واجتماعياً - في عمق مجتمعنا.

وأرمينيا، بوصفها عضواً نشطاً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان، ستواصل إسهامها في التعاون الإنمائي الدولي. وفي الوقت نفسه، سوف نشارك في الجهود الرامية إلى تحسين آليات التشاور والتنسيق اللازمة لفعالية نظام الأمن الجماعي، ونتطلع إلى تقييم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

إننا نؤمن بضرورة توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لضمان المزيد من المشاركة والالتزام من قبل البلدان في عمليتي اتخاذ القرار والتنفيذ. والإصلاح ضروري في إطار تلك المنظمات التي نقيمها، إن

فلا الاعتداد بالنفس المتسم بالغرور من ناحية، ولا العنف القائم على الاعتقاد بالتفوق الأخلاقي من ناحية أخرى، ينهيان التفاوتات الكبيرة القائمة في شتى أنحاء العالم وداخل كل بلد من بلداننا، وحتى في أكثر البلدان تقدماً.

إن الإرهاب، بكل مظاهره، يضر بالاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في المناطق المجاورة لنا وفي كل أنحاء كوكبنا. والإرهاب، من مدريد إلى بيسلان، بكل مظاهره، يتعذر تبريره وقبوله. وإدراكاً من أرمينيا أن نجاح جهود مكافحة الإرهاب يتوقف على التدابير الجماعية، انضمت بسرور إلى الحرب الشاملة على الإرهاب الدولي. ويجب أن تتجاوز تلك الحرب حدود التعاون الإقليمي والدولي الفعال. إذ يجب أن تشمل نفس أهداف إعلان الألفية، أي استبدال الحرمان والفقر والظلم باحترام عالمي لحقوق الإنسان والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، والمساواة والعدالة الاجتماعية.

لقد عشنا في أرمينيا عاماً اقترن فيه النمو الاقتصادي بزيادة المشاركة في المنظمات الدولية، بخاصة في الأمم المتحدة. وإدراجنا في دليل التنمية البشرية يمنحنا الثقة بمواصلة مسيرتنا نحو التنمية الاقتصادية. وسنعمل أيضاً باجتهاد لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ونحن فخورون بأن الشركات الرئيسية في أرمينيا تجد السبل للإسهام في الفن والثقافة، والاستثمار في الحياة العامة، ولأن تصبح شركاء في سعي مجتمعنا إلى تحقيق السعادة وجودة الحياة.

في عام ٢٠٠٥، سيستعرض المجتمع الدولي التقدم المحرز في تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي. وسيكون من المفيد للغاية إذا استطعنا تركيز مواردنا على تنفيذ جدول الأعمال بدلاً من إعادة تأكيد نوايانا الحسنة المشتركة. بعبارة أخرى، يجب أن نجد الإرادة السياسية لتقديم الالتزامات السياسية والمالية اللازمة لتجاوز العقبات المتبقية.

نتيجة مذابح سومغيت وباكو أنه لم يعد هناك اليوم أرمني واحد. لقد نجحت التجربة الأذربيجانية في التطهير العرقي.

وقبل عقد من الزمان، احتفظت أذربيجان بخدمات المرتزقة والإرهابيين الدوليين - وهي نفس الأسماء التي نسمعها اليوم - لمكافحة الأرمن من الرجال والنساء الذين كانوا يدافعون عن أراضيهم وديارهم ضد القصف الجوي والقصف من مسافات قريبة. وانهمز الإرهابيون، وانتصر الأرمن.

أخيراً، فقد أهدرت القيادة الأذربيجانية الفرص التي أتاحت لها من خلال العضوية في المنظمات الدولية لبناء الجسور والسعي إلى إيجاد حلول. واليوم، ترفض أذربيجان وساطة من يبدو استعداداً للمساعدة على وقف تهريب المخدرات عبر أراضيها، وهي ترفض مساعي مجلس أوروبا وغيره من جماعات الرصد للحضور إلى المنطقة لكي تعين على الطبيعة تدمير آلاف من المعالم التاريخية والثقافية التي لن تعوض. وها هي أذربيجان تعرب عن رغبتها في الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، رغم أنها دأبت على حظر مشاركة شريك في التدريبات التي تجريها تلك المنظمة. وأساء من ذلك، أن أذربيجان لا توبخ، بل تدافع عن ضابط الجيش الأذربيجاني الذي قطع رأس زميله الضابط الأرمني خلال دورة تدريبية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في بودابست. وهي تشهر بمجموعة مينسك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتعتيم على رفضها النظر في الاقتراحات التي انبثقت عن المناقشات والمفاوضات التي شاركت فيها قيادتها. ومنذ أكثر من نصف عقد من الزمان، دأبت أذربيجان على رفض كل اقتراح يقدم لها بدءاً باقتراح "الدولة المشتركة" في عام ١٩٩٨ إلى وثيقة الغرب الرئيسية لعام ٢٠٠١.

شئنا التصدي بفعالية لحقائق عصرنا وتحدياته وأن نجد حلولاً لمشاكل الغد. ولهذا الغرض، لا يمكننا أن نعمل بآليات الأمم المتحدة بعمل ناجح. كما أننا نؤيد انضمام اليابان وألمانيا والهند إلى جانب بلدان من أفريقيا وأمريكا اللاتينية كأعضاء دائمين في مجلس أمن موسع وأكثر تمثيلاً.

في غضون سنوات قليلة تخلت أرمينيا عن البديهية الزائفة التي كانت تفرض علينا الاختيار بين الشرق والغرب، بين العالم القديم والعالم الجديد. وقد تخلصنا من أسطورة أن بوسع جيراننا أن يتحكموا في وتيرة التنمية الاقتصادية في بلادنا وأن يحددوا لها اتجاهاتها. والآن، نريد أن نتخلص من فكرة بالغة الخطورة مفادها أن أعداء الأمم أعداء إلى الأبد.

وأرمينيا مستعدة للتوصل إلى حلول توفيقية والتعاون مع الجيران الذين لديهم الاستعداد للانضمام إلينا في صنع التاريخ، وليس مجرد إعادة كتابته. نريد أن نتعاون مع أذربيجان تفهم مكانتها في نظام دولي قائم على القانون، وليس أذربيجان التي تشكل سياساتها وممارساتها وبياناتها تهديداً لسلام المنطقة واستقرارها المهدد.

لقد كانت أذربيجان أول من أدخل التطهير العرقي في الفضاء السوفييتي، وأول من استخدم المرتزقة والإرهابيين الدوليين في دفاعاته، وأول من غص الطرف عن "قواعد الارتباط" في المنظمات الدولية.

واسمحوا لي أن أوضح. فالحضور الأرمني في منطقة القفقاس قديم العهد ومكثف. والإنكار أو إعادة كتابة ذلك التاريخ يقتضي تخطيطاً منهجياً وطاقات وموارد. وللأسف، لم تدخر حكومة أذربيجان تلك الموارد. فقد نجحت في القضاء على الأرمن في ناخيشفان، الذين كانوا يشكلون أكثر من نصف سكانها. وكان يعيش في أذربيجان خلال الحقبة السوفييتية ما يربو على ٤٠٠ ٠٠٠ أرمني. وكانت

مرة أخرى، حدد الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة وفي بيانه الصريح إلى الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، نغمة المناقشة العامة السنوية. ووفدي يثني على صلابته وشجاعته في ظل ظروف سياسية مفرطة، ونشاطه إجمالي تقييمه للحالة الدولية الراهنة ودور الأمم المتحدة.

منذ نحو ثلاثة أسابيع، وبمبادرة من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، أعادت الجمعية التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي. كان ذلك، حقاً، إعادة تأكيد على أن هذه المنظمة أنشئت على أساس التعاون الدولي وأن فاعليتها تكمن في التعاون الدولي. ولذلك، يحض وفدي الدول الأعضاء كافة على أن تتمسك بمبدأ التعاون.

إن سيرايليون تؤمن بالأمم المتحدة وستستمر في إيمانها بها. ففي النهاية، نحن جزء من الأمم المتحدة ككل دولة ممثلة في الجمعية العامة. وبالطبع، تواجه المنظمة بعض الصعوبات، ولكننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنها إذا ما حصلت على الموارد الكافية، وعلى الدعم التعاوني في الوقت المناسب، وكذلك على التأيد المعنوي والسياسي، فإن الأمم المتحدة تستطيع أن تؤدي رسالتها، كما فعلت بشكل يحظى بالإعجاب في سيرايليون.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديرنا لجميع البلدان التي ساهمت في بعثة الأمم المتحدة في سيرايليون. ونشكر أيضاً موظفي كل وكالات وبرامج أسرة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية التي عملت بالشراكة مع الأمم المتحدة، والحكومة، والمجتمع المدني، لاستعادة السلام والاستقرار في بلادنا، ومؤخراً جداً، لتنظيم الانتخابات المحلية في البلاد.

وقد انتصر الأرمن في المواجهة العسكرية التي أطلقت أذربيجان شرارتها رداً على المطالبة السلمية لشعب ناغورني - كاراباخ بحق تقرير المصير. وخلافاً لادعاءات رئيس أذربيجان التي أطلقها من على هذه المنصة، فالأرمن قد احتلوا تلك الأراضي على مدى أكثر من ٢٠٠٠ سنة، وليس خلال السنوات العشر الأخيرة فحسب. واليوم، عكست ناغورني - كاراباخ اتجاه الإجحاف الذي عانت منه في عهد ستالين في منتصف العشرينات من القرن الماضي. فقد أصبحت حرة وديمقراطية تتسامح مع الأقليات. وناغورني - كاراباخ تجري انتخابات منتظمة، ولديها هياكل الدولة والهياكل الأمنية، وتتحكم في أراضيها تماماً، كما أن لديها اقتصاد آخذ في النمو.

وخلال القرن الماضي، اضطر الأذربيجانيون والأرمن إلى العيش معاً، أما في القرن الحالي - الذي حصلنا فيه على حق تقرير مصائرنا - فيمكننا أن نقرر العيش معاً في سلام. فإن كنا جادين في أن نكون قاطنين عن جدارة وبشكل كامل في الحوار الأوروبي - حيث لا أهمية للحدود، وأن النوايا والتسامح هما الأهم - فلا بد لنا أن من التصالح مع ماضينا ومع تاريخنا ومع الواقع الذي نعيشه في منطقتنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مومودو كوروما، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية سيرايليون.

السيد كوروما (سيرايليون) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين لتهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم لإدارة أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة - برلمان الأمم العظيم هذا - وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأحيي سلفكم، معالي السيد جوليان هنت، لا سيما على الزخم الذي أعطاه للعملية الجارية لتنشيط الجمعية العامة.

في سيراليون سوف يحصلون على تعويضات على تلك الجرائم النكراء. ولذلك، فإن أقل ما نستطيع تقديمه لهم الآن هو إحقاق العدالة. ويمكننا أن نقوم بذلك من خلال تخفيف الأعباء المالية للمحكمة الخاصة، وعن طريق إظهار جديتنا في احترام سيادة القانون.

لقد أسست الأمم المتحدة قبل أكثر من خمسين عاما تلبية لاحتياجات السلم والأمن في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين مر العالم، وما زال يمر، بتغيرات عميقة، ينبغي للأمم المتحدة أن تتكيف معها. ولهذا السبب يواصل شعب سيراليون، باهتمام كبير، متابعة العملية التشاركية من أجل تنشيط عمل الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن لكي يعكس حقائق العالم المعاصر. ويود وفدي أن يحث الرئيس على الإبقاء على زخم هذه العملية، الذي تولّد في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

إن تهديد الإرهاب والصراعات المحلية يستمر في إعاقة السلام والاستقرار والتنمية في الكثير من بقاع العالم. وناهيك عن الضحايا الأبرياء، فإن الصراعات بددت المكاسب الإنمائية التي تحققت في البلدان الفقيرة، بل أن هذه البلدان انتقلت إلى وضع الاعتماد على المانحين. وبينما ندين جميع أعمال الإرهاب، من المهم الاعتراف بأن البلدان الفقيرة، وخاصة تلك التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، لديها قدرات محدودة لمكافحة الإرهاب. فإذا ما كانت هناك حاجة إلى إجراءات عالمية ضد الإرهاب، وهو ما يؤمن به وفد بلادي، فلا بد من بذل الجهود لتعزيز قدرات البلدان الفقيرة لكي تشارك في هذه المعركة.

وبعد ١١ عاما من العنف والحرب الأهلية المدمرة، تمر سيراليون الآن بمرحلة دقيقة من مراحل ما بعد الصراع. وهذه هي المرحلة التي ينبغي فيها التصدي للأسباب الجذرية للصراع، وإرساء أساس السلام الدائم، والاستقرار والتنمية

إن موضوع احترام سيادة القانون قد تردد في هذه القاعة، في الأسبوع الماضي، وفي محافل دولية أخرى. والتحليل الذي قدمه الأمين العام حول أهمية هذا الموضوع لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح. فأسباب وطبيعة الصراع الذي نشب في سيراليون، ربما أكثر من أي بلد آخر في العالم في الأزمنة الحديثة، يعلمنا أن كل شيء تقريبا يتهاوى عندما تسقط سيادة القانون، وأنه لذلك ينبغي أن تكون سيادة القانون هي الدعامة التي تستند إليها إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، والانتعاش الوطني، والحكم الرشيد، وإدارة العدالة، وأسس السلام الدائم.

وبينما تكافح حكومة سيراليون، بالرغم من مواردها المحدودة، لإصلاح جهاز العدالة، فهي منشغلة بالوضع المالي للمحكمة الخاصة، التي أنشئت في البلد للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب. وقد تعرض فاعلية ومصداقية المحكمة للشكوك ما لم تتخذ تدابير عاجلة لمعالجة مشاكلها المتعلقة بالميزانية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة بالتالي لتوجيه نداء من أجل الاستمرار في تقديم التبرعات الطوعية، وكذلك تقديم الإعانة المالية المطلوبة من الميزانية العادية للأمم المتحدة إلى المحكمة الخاصة.

وكما قال الرئيس كباه في حفل الافتتاح الرسمي لقاعة المحكمة في آذار/مارس الماضي، فإن

”المحكمة الخاصة في سيراليون هي رمز لسيادة القانون وعنصر أساسي في السعي إلى تحقيق السلام، والعدالة، والمصالحة الوطنية لشعب سيراليون. وهي أيضا محكمة خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي، حيث أنها تشكل رمزا لسيادة القانون الدولي“.

ولا يوجد ضمان بأن ضحايا انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان أثناء الحرب الأهلية

قوات بعثة الأمم المتحدة إلى القوات المسلحة والشرطة في البلد. وقد أظهر الجيش والشرطة اللذان أعيدت هيكليتهما، من خلال التدريب والانضباط والأداء، أنهما جاهزان تقريبا لتولي المسؤولية الكاملة عن أمن وحماية شعب سيراليون. ولكن التدريب ليس سوى جزء واحد من حالة الاستعداد. ولكي يتم الاستعداد الفعال على مستوى العمليات لدى الجيش والشرطة، يحتاج كلاهما إلى الدعم السوقي والمعدات. واستنادا إلى ذلك، يود وفدي أن يحث الدول الصديقة على المساعدة في تجهيز قوات الجيش والشرطة بالمعدات لكي تكون قادرة على أداء عملها بفعالية. وفي هذه الأثناء، ولأسباب واضحة، فإن سيراليون سعيدة باحتمال تعزيز انتشار بعثة الأمم المتحدة في جميع أنحاء ليبريا المجاورة لنا.

إن الحوار الذي جرى مؤخرا بين قادة اتحاد نهر مانو يشر خيرا بالنسبة للسلام والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية. ونحن بحاجة إلى استمرار دعم المجتمع الدولي لإنعاش أهداف وبرامج اتحاد نهر مانو، لأن الاتحاد إذا ما عمل بنشاط كامل فسيكون مكتملا لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على جهوده لتشجيع إعادة تنشيط عملية الاتحاد.

لقد حددت الأمم المتحدة حتى الآن العديد من الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الصراعات المسلحة في داخل الدول. ويجري الآن بذل الجهود، بمساعدة المجتمع الدولي، من أجل التصدي لتلك الأسباب. والهدف هو منع تجدد الصراعات المسلحة. ويعتقد وفدي أنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل لأسباب نشوب الصراعات المسلحة بين الدول، بما في ذلك الأعمال الإرهابية الخرقاء التي ترتكب في مختلف مناطق العالم. وبينما توجد حاجة قاطعة إلى اتخاذ تدابير فورية فعالة وصارمة لمعالجة هذه الظاهرة، فإنه آن الأوان لأن نحاول

المستدامة. وباختصار، هذه هي المرحلة التي ينبغي فيها مضاعفة مكاسب جهود السلام من خلال استخدام نهج تعاوني يدمج بين التنمية وعناصر صنع السلام الأخرى في إطار عملية حفظ السلام. ولكن هذا النهج يتطلب الموارد والتخطيط بشكل يتجاوز استراتيجيات حفظ السلام التقليدية التي تنطوي على الانسحاب بمجرد أن تسكت المدافع.

ومن هذا المنطلق، يطالب وفدي باستمرار وتعزيز الدعم لسيراليون في فترة ما بعد الصراع. ومن العناصر الهامة لهذا النداء أن المؤسسات الإنمائية والمالية ينبغي لها أن تتفهم الاحتياجات المتعددة الجوانب، والطبيعة الحساسة لحالات ما بعد الصراع ووجوب التعامل معها كحالات خاصة. وعليه، فإن هذه المؤسسات ينبغي لها أن تعيد النظر في وصفاتها العادية الصارمة بغية جعلها مرنة بحيث تلي الاحتياجات الخاصة لحالات ما بعد الصراع.

وقبل عشرة أيام مدد مجلس الأمن فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد أيدت حكومة سيراليون تقييم الأمين العام وتوصياته بالنسبة للنقاط المرجعية لما تبقى من وجود البعثة في البلد. ونلاحظ بشكل خاص أن مجلس الأمن سيستعرض في غضون الأشهر القادمة ما تبقى من أعمال إزاء قدرة القوات المسلحة والشرطة في سيراليون على المحافظة الفعالة على السلام والاستقرار في كافة أنحاء البلاد. ونأمل أن يأخذ هذا الاستعراض في الحسبان الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية.

وأود أن أطمئن للمجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة إلى أننا لا نتوقع من بعثة الأمم المتحدة أن تبقى في سيراليون إلى ما لا نهاية. فحكومة سيراليون مصممة على ضمان عملية انتقال يسيرة وبدون عقبات للمسؤولية من

دعونيؤكد أنه بود الاتحاد الأفريقي أن يفعل أكثر - وكان سيفعل أكثر لو كانت لديه الموارد. وعلى ذلك، أود أن أوجه نداء مفتوحا، باسم لجنة الاتحاد الأفريقي، من أجل الدعم المالي والمادي للاتحاد الأفريقي لتمكينه من التعامل مع الوضع.

تعرف حكومة وشعب سيراليون انطلاقا من التجربة أن وقف إطلاق النار ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مكونات أساسية للسلام. لكننا ما زالت تواجهنا المهمة الرهيبة، مهمة توطيد السلام، لأن السلام يتجاوز عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. إن توطيد السلام - السلام الحقيقي - يعني تحسين حياة كل الشعب وسبل عيشه. إنه يعني الوظائف والغذاء والتعليم والرعاية الصحية والإسكان الوافي بالغرض وخدمات اجتماعية أخرى. وكما لاحظ الأمين العام في آخر تقاريره عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فإنه تم إحراز تقدم كبير نحو الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، من أجل تعزيز عملية توطيد السلام وتسهيل الانتقال السلس من الانتعاش إلى التنمية المستدامة، تحتاج سيراليون إلى مساعدة متواصلة، وبخاصة للمناطق المهشة من البلد.

نحن نتطلع إلى الاستعراض الشامل سنة ٢٠٠٥ لتنفيذ أهداف الألفية الإنمائية - استعراض سيتصادف مع الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة. وسنستعرض نحن في سيراليون كذلك وضع هدف تحقيق أمننا الغذائي، وهو هدف ضمان ألا يذهب مواطن سيراليوني إلى الفراش جائعا مع نهاية ٢٠٠٧. إن هدف تحقيق أمننا الغذائي يجب أن ينظر إليه في سياق أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة، أي الحد من الفقر المدقع والجوع. وبالنظر إلى العواقب المترتبة على الفقر المدقع والجوع، فإن تلك أهداف واقعية. إنها تمثل المعايير الدنيا الضرورية لإنقاذ الأرواح. إن من الممكن إدراكها.

تحديد الأسباب التي تكمن وراء هذه الأعمال الخسيسة والتصدي لها.

وثمة تحديات جديدة وتهديدات جديدة أخذت تبرز في مختلف أرجاء عالمنا بوتيرة غير مسبوقة. ومع ذلك، علينا ألا ننسى التحديات والتهديدات للسلامة والأمن البشريين التي ما زالت من دون حل. تأمل سيراليون، دون إصدار حكم مسبق على حصيلة عمل الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام، في أن يساعد تقرير ذلك الفريق على تسليط بعض الضوء على الارتباط المحتمل بين ما يمكن وصفه تهديدات قديمة ما زالت موجودة وتلك التي يتم وصفها حاليا بأنها تهديدات وتحديات جديدة. وكما أشار إلى ذلك الرئيس كباح في قمة الألفية قبل أربع سنوات، فإن التحديات القديمة التي ما زالت موجودة ربما تتخذ أشكالا جديدة وأبعادا جديدة. ما نعيشه الآن ربما يكون تحولا للتهديدات والتحديات.

عند الكلام عن تحديات وتهديدات قديمة، تقفز مسألة فلسطين إلى الذهن. لقد كانت على جدول أعمالنا وقتنا أطول مما ينبغي. نعلم أنها قضية معقدة. ومع ذلك، كلما طال بقاؤها من دون حل، زاد خطر دورات العنف التي لا تنتهي. تؤمن سيراليون إيمانا راسخا بأن حلا منصفيا، وخاصة إقامة دولة فلسطينية مستقلة جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة، من شأنه أن يشكل خطوة جبارة نحو السلام والأمن ليس في الشرق الأوسط فحسب، ولكن كذلك في بقية عالمنا المضطرب وغير الآمن.

ودائما في مجال التهديدات للسلام والأمن الدوليين القائمة، فإن وفد بلاد متزعج من الوضع الإنساني المأساوي في منطقة دارفور بالسودان. إننا نحیی استجابة الاتحاد الأفريقي للأزمة ونحث كل أصحاب المصلحة على القيام بكل ما هو ضروري لحل الصراع على وجه السرعة. لكن

إننا نتطلع بتوقع شديد إلى حصيلة عمل الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أقامه الأمين العام الذي من المقرر أن يتم الانتهاء من صياغته النهائية في وقت لاحق من هذه السنة. لا يحتاج التصدي للمهمات المعقدة والصعبة التي نواجهها اليوم فقط إلى الإرادة السياسية القوية من جهتنا جميعا، ولكن إلى تحسين ومواءمة إطار متعدد الأطراف للتعاون أيضا.

ولا يمكن لمنظومة مؤسسات أن تكون فعالة بوصفها وسيلة للتصدي بشكل ناجح للتهديدات والتحديات إلا منظومة مؤسسات دولية نشاطاتها وشكل عملياتها متجددة ومعدلة حسب حقائق عالمنا المعاصر.

وتبقى هنغاريا ملتزمة بقوة بجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. وتحقيقا لهذه الغاية، على الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تتكيف مع الظروف المتغيرة للمشهد السياسي.

فالتهديدات الجديدة والناشئة، بما فيها الإرهاب الدولي وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والدول الفاشلة، كلها تهديدات خطيرة. وبالتالي يجب أن يكون الدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء في الوقاية والإنذار المبكر أقوى من أي وقت مضى. فهذه التحديات عالمية وإقليمية في طبيعتها ويجب أن تكون الاستجابة لها، في رأينا، على نفس المستوى. فمن دون تعاون قوي فيما بين دول المجتمع الدولي، سيكون محكوما على جميع الجهود أن تبقى غير مثمرة.

يجب اعتبار أعمال الإرهاب البغيضة، مثل تلك التي تسببت في المعاناة البشرية الفظيعة في نيويورك وواشنطن العاصمة وبالي واستانبول ومدريد ومؤخرا الاتحاد الروسي، هجمات وحشية ضد قيم الديمقراطية. فالإرهابيون، من

نعلم أن من مسؤولياتنا أن نفعل أكثر من أجل أنفسنا. كما نعلم إلحاحية معالجة العجز الديمقراطي في صناعة القرار الاقتصادي والمالي الدولي. ففي عالمنا المتكافل الذي ما فتئ يزداد عولمة، تشكل أوجه الإجحاف الاقتصادي والاجتماعي داخل البلدان انعكاسا للقواعد الجائرة والممارسات التجارية الظالمة وتفاوت قواعد اللعب في المعاملات الدولية. كان المدير العام لمنظمة العمل الدولية، خوان سومافيا، محقا عندما قال لقمة الاتحاد الأفريقي الأخيرة في واغادوغو بأن الحكم الوطني الرشيد لن يكتب له النجاح ما لم يكن لدينا حكم رشيد عالمي.

يجب أن يتقاسم المستهلكون، بطريقة أكثر إنصافا مع المنتجين في العالم النامي، المنافع المستمدة من مواردهم الطبيعية والبشرية الوفيرة. يعني ذلك، من بين أمور أخرى، أسعارا منصفة وتخفيف الديون، ولا بد أن يكون لكل هذا تأثير إيجابي على قدرتنا على الحد من الفقر في كل بلد من بلدانا النامية على حدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي

السيد غابور برودي، نائب وزير خارجية جمهورية هنغاريا.

السيد غابور (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن

انتهاز هذه الفرصة لأعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهنئتنا الصادقة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. يمكننا التعويل على الدعم التام لوفد بلادي في اضطلا بكم بمسؤولياتكم الهامة.

إن هنغاريا ملتزمة التزاما حازما بتعددية الأطراف

الفعالية بوصفها وسيلة أساسية من وسائل سياستها الخارجية. فالمنظمات والمؤسسات الدولية العاملة جيدا التي تحظى بدعم سياسي واسع داخل المجتمع الدولي تستطيع وينبغي لها، في الواقع، أن تضطلع بدور هام في التصدي لتحديات عالمنا المعولم.

وجديدة. وفي هذا الصدد، لا بد لنا أن نعمل معاً بشكل حازم إقليمياً ودولياً.

وفي هذا الخصوص، تدعم هنغاريا بقوة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يدعو الدول كافة إلى وضع ضوابط فعالة للتصدير. ونحث على التنفيذ الكامل لهذا القرار، ونحن مستعدون لمساعدة الآخرين على أن يفعلوا ذلك.

وفي ظل مناخنا الأمني العالمي السريع التغير، تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار، وينبغي أن تبقى كذلك. وإلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، فإننا ملتزمون بضمان سلطة المعاهدة وسلامتها. وفي هذا السياق، نتطلع إلى مؤتمر الاستعراض السابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي يعقد في العام القادم.

وعلينا أن نواصل جهودنا في مجال منع نشوب الصراع وإدارة الأزمات ما بعد الصراع. فبالنسبة للملايين من الناس في مناطق الصراع، تعني هذه الجهود الأمل في السلام وفي مستقبل أفضل وأكثر أمناً.

وإننا نشق بأن الجهود المشتركة التي يبذلها الشعب العراقي والمجتمع الدولي ستفضي إلى عراق ديمقراطي ومزدهر يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه. وهنغاريا تدين بشدة الهجمات الإرهابية وعمليات الاختطاف التي تستهدف تقويض المسيرة السياسية وعملية إعادة البناء في ذلك البلد الذي عانى كثيراً. وإسهام الأمم المتحدة أمر أساسي لنجاح ذلك المسعى. ومنظمتنا قد أثبتت فعاليتها في النهوض بالعملية السياسية عندما يبدو أنها تعثرت.

وما فتئت هنغاريا تسهم، مع قوات التحالف، في تثبيت الظروف الأمنية في العراق وتحسينها. ونرى من الأهمية أن تضاعف المنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة

خلال تعريضهم الأرواح البريئة للخطر، يسعون كذلك إلى تقويض انفتاح وتسامح مجتمعاتنا.

تدين هنغاريا بشدة، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، كل أشكال الإرهاب. وفي هذا الصدد، ندعم دعماً تاماً العمل الهام الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن. نأمل أن يساهم عملها المكثف، بما في ذلك الزيارات المخططة للجنة للدول الأعضاء، في تعزيز قدراتنا على مكافحة الإرهاب. وإنه لمن بالغ الأهمية تقديم المساعدة لتعزيز جاهزية الدول التواقية إلى معالجة التهديد الناشئ من أراضيها.

لقد بُذل جهد كبير في مجال تجميد الأموال والموارد المالية للحيلولة دون تمويل الإرهاب. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في ذلك الكفاح. وبغية تحقيق نتائج عملية وملموسة في هذا الشأن، لا بد لنا أن نكفل تنفيذاً كاملاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وانضمام أكبر عدد ممكن من الدول إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب. وهنغاريا قامت بدورها في هذا الخصوص.

وما زال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يمثل تهديداً واضحاً ومائلاً للسلم والأمن الدوليين. فالاكتشافات الحديثة لبرامج واسعة النطاق للأسلحة النووية، وشبكات الاتجار غير المشروع في المواد والتكنولوجيات النووية، وسياسات الإخفاء والإنكار الآثمة بشأن الغرض من تلك البرامج وطبيعتها، لا تزال مدعاة للقلق البالغ من جانب المجتمع الدولي. وهناك إدراك متزايد، تتشاطر هـنغاريا، بأن تلك البرامج تنطوي كذلك على أكبر خطر للانتشار. فخطر وقوع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية في أيدي دول مارقة، أو مجموعات إرهابية، أو أي أطراف أخرى من غير الدول والتي تهدد عالمنا، يفرض علينا تحديات أمنية كبيرة

وفي ذلك الشأن، نتابع بقلق بالغ التدهور في حالة حقوق الإنسان في جوارنا المباشر - صربيا والجبل الأسود. فمن المؤسف بصورة خاصة أن عدد الحوادث التي ترتكب ضد السكان من غير الصرب، بمن فيهم السكان الهنغاريون، أخذ في الازدياد. وهنغاريا تحت السلطات الصربية مرة أخرى على اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف أعمال العنف تلك ومنعها، إلى جانب تحديد مرتكبي جرائم الاعتداء البدني الخطيرة والتهديدات النفسية والتخويف وملاحقتهم ومعاقبتهم. ونتطلع إلى نتائج الرصد الدولي الذي يجري حالياً.

إن الحماية الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية هي من صميم السياسة الخارجية لهنغاريا. وهي ليست مجرد تعبير عن الدعم للقيم العالمية التي نشعر بأنها قريبة جداً من قلوبنا، بل هي أيضاً مطلب أساسي لصون الكرامة الإنسانية وتعزيز الحرية في عالمنا المعاصر. فحرية الأفراد والاحترام الكامل لحقوق البشر مسائل تتعدى نطاق سلطة أي دولة.

وفي عالم اليوم، من الصعب أن نجد بلداً يتكلم فيه الجميع نفس اللغة أو يتقاسمون نفس الثقافة أو المعتقدات أو التقاليد. فوجود مجموعات وطنية وعرقية ولغوية ودينية مختلفة داخل حدود بلد ما ليس ميزة فحسب، بل إنه مصدر إثراء اجتماعي وثقافي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الأمم المتحدة، وهي المنظمة المتعددة الأطراف الأكثر شمولاً، لها دور محوري في تعزيز احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات الوطنية، ومراعاة تلك الحقوق.

وفي ظل هذه الخلفية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل استكشاف كل السبل الممكنة لتعزيز وإنشاء آلية للإنذار المبكر أو هيئة للرصد تتعامل مع الحالات المتعلقة بالأقليات. وينبغي أن يتضمن ذلك خيارات تعيين مقرر

جهودها المشتركة لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك من خلال تدريب أفراد الأمن العراقيين.

وفي هذه المرحلة، لا بد أن تتمثل أولوياتنا في العراق في المساعدة في التحضير للانتخابات العامة ووضع دستور جديد. وقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) يوفر دوراً رئيسياً للأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي. ويمكن، بل ينبغي الاستفادة من الخبرة الوفرة التي تتمتع بها المنظمة في إنشاء المؤسسات الديمقراطية وإرساء سيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتقديم المساعدة الانتخابية.

وترى هنغاريا أن النجاح المرجح للانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية التي ستعقبها في أفغانستان خطوة هامة على طريق تطبيع الأوضاع السياسية في ذلك البلد. ونرحب بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، رغم الأحوال الأمنية غير المرضية.

وتشعر هنغاريا بعميق القلق إزاء العنف المستمر في الشرق الأوسط، حيث لم يحرز أي تقدم جوهري بعد. وما زلنا مقتنعين بأن التطبيق الكامل وغير المشروط لخريطة الطريق يوفر أفضل الفرص لكي تعيش الأطراف المعنية مباشرة جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ونحث كل الأطراف المعنية، بما فيها المجموعة الرباعية، على مضاعفة جهودها لتحقيق تلك الغاية.

وما زالت الأوضاع في البلقان محط اهتمامنا. فمجمّل التطورات التي شهدتها المنطقة وجهود المجتمع الدولي أدت إلى مناخ سياسي هادئ وإن كان هشاً. وفي هذا الصدد، تلتزم هنغاريا باستمرار وجودها في البعثات الدولية، في خدمة السلام والاستقرار في تلك المنطقة التي تقع على مقربة شديدة منا.

المتحدة، السيد كوفي عنان، وأيضا لمساعدته الأكفاء. إن عملهم، الموصوف في التقرير السنوي للأمم العام (A/59/1) فيما يتعلق، في المقام الأول، بمنع الصراع وحفظ السلام في العالم، يستحق التقدير والامتنان منا جميعا.

والعديد من المواضيع المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة ربما تعتبر مواضيع جوهرية لإنجاز هدف السلام السامي والمستقبل البشرية. ومن تلك المواضيع، على سبيل المثال لا الحصر، الأمم المتحدة والنظام الإنساني العالمي الجديد؛ والسعي إلى تنفيذ أهداف الألفية؛ ونزع السلاح العام الكامل؛ والعولمة والتكافل؛ والهجرة الدولية والتنمية؛ وحقوق الإنسان؛ واستنساخ البشر. وسأكتفي بتقديم عرض وجيز لموقف الكرسي الرسولي من بعض من تلك القضايا.

من بين أهداف الألفية يشكل موضوع الفقر والتنمية مصدرا للفخار. وأقول مصدرا للفخار لأنه يتعلق بالحق في الحياة لمئات الملايين من بني البشر الذين يعيشون - بأقصى ما يستطيعون - دون مستوى ما يعتبر الحد الأدنى اللازم للبقاء، وكذلك لعشرات الملايين من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ويحرمون ظلما من الحق في الحياة.

وبغية إيجاد حل دائم للظروف اللاإنسانية تلك من الضروري التحرك قدما، تحت رعاية الأمم المتحدة، صوب نظام تجاري دولي أكثر مرونة وأكثر عدلا. والمطلوب، علاوة على ذلك، إقامة هياكل مالية تشجع التنمية وإلغاء الديون الخارجية لأفقر البلدان. وبالمثل يجب تشاطر نتائج البحث العلمي والتكنولوجيا بسخاء، بخاصة في ميدان الصحة.

ولست بحاجة إلى الاستفاضة بشأن هذه المسألة لأن موقف الكرسي الرسولي سبق أن عرضه مرة أخرى الكردينال وزير خارجية الكرسي الرسولي، في المؤتمر المكرس للجوع والفقر المعقود في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

خاص يُعنى بالأقليات ووضع وثيقة عالمية ملزمة قانونا لمعالجة أوجه القصور.

ويشهد العام القادم حدثاً رئيسياً له أهميته الخاصة بالنسبة للأمم المتحدة. ففي معرض معالجة المسائل الساخنة المدرجة على جدول أعمالنا، لا بد لنا أن نلقي نظرة تأمل طويلة على مهامنا، بما في ذلك استعراض تنفيذ إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات عام ٢٠٠٠. ونرى أن ممارسة الاستعراض تتطلب إعدادا متأنيا ورؤية وعزيمة سياسية، وشجاعة في العمل. وهنغاريا تتوفر لديها الاستعداد للاضطلاع بدور في هذه العملية والرغبة في ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لغبطة رئيس الأساقفة جيوفاني ليولا، أمين العلاقات مع الدول بدولة الكرسي الرسولي المراقبة.

رئيس الأساقفة ليولا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يتشرف الكرسي الرسولي بالمشاركة في المناقشة العامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة منذ اتخاذ الجمعية قرارها ٣١٤/٥٨ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي أضفى الصفة الرسمية على مركز الكرسي الرسولي وحدد حقوقه وواجباته بصفته مراقبا دائما، المركز الذي تمتع به الكرسي الرسولي منذ ١٩٦٤.

لذلك يسرني أن أؤدي واجب الإعراب عن امتناننا المخلص للدول الأعضاء كافة. فهي بموافقتها على القرار السالف الذكر أكدت مرة أخرى أواصر التعاون الخاصة بين بعثة الكرسي الرسولي والأمم المتحدة، التي سبق أن سلط الأضواء عليها البابا يوحنا بولس الثاني بزيارته الأولى لهذه الجمعية، قبل ٢٥ سنة بالضبط. وفي هذه المناسبة الميمونة يشرفني أن أنقل لكم سيدي وجميعكم السادة الحاضرين هنا لتمثيل بلدانكم النبيلة تحيات تتم عن الاحترام والود من البابا يوحنا بولس الثاني. وأنقل تحيات خاصة للأمم العام للأمم

وأن يغدقوا بعبارات المديح على السلام، وألا يترددوا في الترحيب بالسلام بجرأة. وإذا كان السلام ثمرة العدالة، فليكن معروفا - كما ذكرنا به البابا يوحنا بولص الثاني - أن العدالة لن تقوم من دون غفران؛ بل من دون غفران متبادل.

ثم يأتي الصراع العراقي. موقف الكرسي الرسولي من الأعمال العسكرية في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ معروف جيدا. وكل امرئ يمكن أن يرى أنه لم يتمخض عن عالم آمن، سواء داخل العراق أو خارجه. ويؤمن الكرسي الرسولي بأن من الحتمي الآن دعم الحكومة العراقية الحالية في جهودها لإعادة الأوضاع الطبيعية إلى العراق وإقامة نظام سياسي ديمقراطي بدرجة ملموسة ومنسجمة مع قيم تقاليده التاريخية.

والكرسي الرسولي يساوره بالغ القلق حول مختلف البلدان الأفريقية المنكوبة بإراقة الدماء الناجمة عن الصراعات المتبادلة، وأكثر من الصراع الداخلي. إنها تحتاج إلى التضامن الدولي النشط: وبوجه أكثر تحديدا وطبيعية، مطلوب من الاتحاد الأفريقي أن يتدخل رسميا لحمل جميع الأطراف الشرعية المعنية على الجلوس حول طاولة المفاوضات. وقد سبق للاتحاد الأفريقي أن برهن على قدرته على النجاح في التصرف في بعض الحالات: وهو يستحق التقدير والمؤازرة.

لقد نوهت بموضوع الإرهاب، وهو ظاهرة مقيتة تُعدّ وصمة عار على جبين الإنسان، واكتسبت بالفعل أبعادا عالمية: فاليوم لا يمكن لأي دولة أن تعتبر نفسها بمنجاة منه. ولذا، يبدو واضحا أنه لا يمكن التحدي الفعال للإرهابيين إلا من خلال اتباع نهج منسق ومتعدد الأطراف، يحترم قانون العلاقات بين الدول، وليس من خلال سياسة النهج الانفرادي. ولا يساور الشك أحدا بأن مكافحة الإرهاب تعني، أولا وقبل كل شيء، تحييد مراتعه النشطة. ولكن الأسباب الأساسية عديدة ومعقدة: وهي أسباب سياسية

وأكتفي بتكرار ما يلي: إلحاحية الحالة لا تحتل التأخير. المسألة مسألة عدل.

ومما يتصل صلة مباشرة بخير السلام الأسمى موضوع نزع السلاح العام الكامل. وإذا صح القول إن إنتاج وبيع الأسلحة للبلدان الأخرى يعرض السلام للخطر، يستتبع ذلك أن الحاجة تقوم إلى ضوابط دولية شديدة وفعالة. إن التزام الأمم المتحدة في هذا الميدان يشهد عليه العديد من الاتفاقيات التي أيدتها فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وكذلك الأسلحة التقليدية. لكننا ما زلنا في بداية عملية طويلة محفوفة بعقبات ناجمة عن المصالح الاقتصادية الضخمة على درب السلام.

مشكلة أسلحة الدمار الشامل يجب تمييزها بوضوح عن مشكلة الأسلحة التقليدية؛ لكن الفئة الأخيرة ترتبط برابطة عصرية مروعة لا نهاية لها بصراعات مسلحة كثيرة تلطخ جبين العالم بالدم، مثلما ترتبط بالإرهاب.

الصراعات الإقليمية المسلحة كثيرة جدا إلى درجة أنه لا مجال لتعدادها كلها. لكن بعضها لا يسعني أن أغفل التذكير به. وفي المقام الأول يوجد الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني. ذلك الصراع ليس محصورا ببساطة داخل الحدود الإقليمية الضيقة للمنطقة نفسها. إن الجانبين المتورطين فيه مباشرة هما الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، ويقع على عاتقهما واجب البرهان على توفر الرغبة في السلام لديهما. ومراعاة لهذه النتيجة وضعت خارطة الطريق وقبل الطرفين بها رسميا؛ وإننا نصلي من أجل أن يمضيا قدما بموجبها بعزيمة وشجاعة.

لكن ذلك الصراع تتابعه شرائح كبيرة من الإنسانية باهتمام شديد وغالبا بمشاعر جياشة. إن الكنيسة الكاثوليكية، الموجودة في فلسطين منذ ٢٠٠٠ سنة، تدعو كل المعنيين إلى أن يرفضوا أي إجراء يحتمل أن يقوض الثقة،

حتى وإن كانت تطبق أو ما زالت تطبق، في أوقات وثقافات مختلفة، على نحو مختلف، بطرق نوعاً ما كافية ومقبولة.

وضمن الحقوق الأساسية، أو بالأحرى في صدارتها، كما ينص الإعلان العالمي صراحة، الحق في الحياة لجميع الأفراد. ويمكن للكرسي الرسولي أن يساهم كثيراً بشأن الحق في الحياة لجميع الأفراد، لأن جوهر رسالة الكرسي الرسولي هو بشارة الحياة.

وتطرح مسألة استنساخ البشر تحت نفس العنوان الواسع. وفي أسابيع قليلة، ستستأنف هذه الجمعية العامة مناقشتها بشأن استنساخ البشر. وفي هذا الصدد، يسر الكرسي الرسولي أن يؤكد من جديد على التزامه بدعم تقدم العلوم الطبية، التي تدار دائماً بطريقة تحترم الكرامة البشرية، لأنها توفر المداواة والعلاج لمختلف الأمراض. وبغية تحقيق هذه الغاية، فإن الكرسي الرسولي يؤكد من جديد على دعمه للحصول على الخلايا الجذعية وعلى استخدامها ويؤمن أن الطريق إلى الأمام هو صياغة وتنفيذ اتفاقية واضحة تسفر عن حظر شامل لاستنساخ البشر.

”لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم،“

هكذا تبدأ ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإحدى الميزات العديدة التي لا يمكن إنكارها للأمم المتحدة هي أنها اقترحت لضمير كل البشرية، قبل أكثر من ٥٠ عاماً، هذه المبادئ المحكمة للتقدم نحو السلام. بيد أن الأمم المتحدة، خلال الأعوام، كانت في حاجة إلى تكييف إجراءاتها لكي تأخذ في الحسبان التطورات التي تحدث على المشهد السياسي العالمي حتى يمكن أن يصبح عملها لتعزيز السلام أكثر فعالية. وقد نشرت في حزيران/يونيه الماضي النتائج الأولى للجنة الرفيعة المستوى التي شكلها لهذا الغرض الأمين العام كوفي

واجتماعية وثقافية ودينية؛ ولهذا السبب، فإن الأمر الذي ما زال أكثر أهمية هو اتخاذ إجراء طويل الأجل، موجّه، بنظرة ثاقبة وصبر، إلى معالجة جذور الإرهاب، ومصمّم لوقف المزيد من انتشار الإرهاب وإخماد آثاره المعديّة الفتاكة.

ويشارك الكرسي الرسولي، والكنيسة الكاثوليكية بأسرها، بشكل نشط في هذا العمل. وهو يشارك من خلال مؤسساته التعليمية والخيرية، التي تلتزم، حيثما وجدت، برفع المستويين الثقافي والاجتماعي للسكان، دون أي تمييز، وبخاصة على أسس دينية؛ والكرسي الرسولي يشارك من خلال الحوار بين الأديان، الذي ازدادت قوته أكثر من أي وقت مضى، منذ عقد المجلس المسكوني الثاني للفاثيكان. وسيكون الكرسي الرسولي ممتناً دائماً لسلطات الأديان الأخرى التي تظهر انفتاحاً على ذلك الحوار، وأيضاً لسلطات المدنية التي تشجعه، دون أي تدخل سياسي، مع احترام التمييز بين المجالين الديني والمدني والحق الإنساني الأساسي في حرية الدين.

وأقر الحق في حرية الدين، بالترافق مع الحقوق الأساسية الأخرى، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وتلك الحقوق الإنسانية الأساسية تصمد أو تنهار معاً. ويصمد الإنسان أو ينهار معها.

ولهذا السبب، يتعين بذل كل الجهود للدفاع عنها في جميع الميادين. ولكي يحصل هذا، لا بد من تفادي خطر واحد بعينه، وهو خطر يوجد اليوم في مختلف البلدان والخلفيات الاجتماعية. وهناك فكرة أن هذه الحقوق الإنسانية الأساسية، كما أقرها الإعلان العالمي، تعبيرات عن ثقافة معينة وهي بالتالي نسبية للغاية. وهذا ليس صواباً، فهذه الحقوق هي، في صميمها، تعبيرات للبشر بوصفهم بشراً،

عنان. وسيتمكن الكرسي الرسولي من تقديم بعض التقييم الصريح في مناسبة مناقشة الموضوع المقرر اجراءها الأسبوع المقبل.

أما الآن، فإني أود ببساطة أن أشير إلى عبارات البابا يوحنا بولص الثاني لليوم الدولي للسلم هذا العام. فقد ذكرنا بأن البشرية اليوم تمر بمرحلة جديدة وأكثر صعوبة لتطورها الحقيقي، ودعا إلى قدر أكبر من التنظيم الدولي. ويمكن تحقيق هذا بمنح منظمات مثل الأمم المتحدة سلطات خاصة لتسهيل العمل على منع نشوب الصراعات في أوقات الأزمة الدولية وأيضاً، عندما تقتضي الضرورة بشكل مطلق، التدخل للأغراض الإنسانية - أي العمل الذي يرمي إلى نزع سلاح المعتدي.

غير أن القدر الأكبر من التنظيم الدولي يمكن أيضاً تحقيقه بشكل أكثر فعالية إذا ارتفعت الأمم المتحدة إلى مركز أخلاقي، حيث تشعر جميع الدول بأنها في دارها وتطور وعياً مشتركاً بكونها، كما هي، أسرة للدول.

والآن وفي المستقبل، يمكن للأمم المتحدة أن تعول على الكرسي الرسولي لا ليكون مراقباً دائماً متيقظاً فحسب ولكن ليكون أيضاً رفيقاً مسافراً، مستعداً دائماً لدعم النشاط المعقد والعسير للمنظمة وأيضاً للتعاون بروح للحرية والصدقة مع جميع الدول الأعضاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.